الحدث

لم تكتف قوات الاحتلال بمحاصرة اكبر مستشفيين في مدينة خانيونس جنوب غزة، بل إنها وجهت نيرانها باتجاه آلاف المهجرين الذين كانوا ينتظرون الحصول على مساعدات غذائية، ما اسفر عن سقوط عشرات الشهداء والجرحى، فيما تمسكت قطر باولوية وقف إطلاق النار

مجزرة جديدة بحق مهجري غزة

الاحتلال يعمل على تعميق المنطقة العازلة

فلسطينيون يحاولون الحصول على طعام في رفح أمس (عبد رقوت/ الأناضول)

حيفا، غزة، الدوحة ـ **العربي الجديد**

بعد ساعات من قصف قوات الاحتلال مركز إيواء تابعا للأمم المتحدة يؤوي مهجرين، ما أدى إلى اشتعال النيران فيه واستشهاد 12 وإصابة نحو 75 على الأقل، وطلبه أمس إخلاءه، أضاف الاحتلال جريمة جديدة إلى سجله الدموي، مع استهدافه الأهالي الذين كانوا يقفون قرب مفترق دوار الكويت جنوبي مدينة غزة بانتظار الحصول على مساعدات جراء عدوانه ومنعه وصول المساعدات إليهم، ما أدى إلى استشهاد وإصابة العشرات، فيما تواصل قواته استهداف مناطق محيطة بمستشفيي ناصر والأمل الرئيسيين في المدينة. في هذه الأثناء، استمرت الدعوات لضرورة وقف النار في غزة وحماية المدنيين، لا سيما من قبل الدوحة فيما برز ارتفاع منسوب التحريض الذي يقوده عدد من ساسة الاحتلال في مقدمتهم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش ضد دولة قطر، والتي أكدت على لسان مسؤول قطري تحدث لقناة «أن بي سي» الأميركية، أن الدوحة «لن تعرض الوساطة للخطر أبداً بسبب خلافات مع أفراد»، وأشار إلى أن الوساطة لتحرير الأسرى «تتعلق بإنقاذ أرواح الرهائن والمدنيين الفلسطينيين وليس السياسيين».

وأعاد أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، خلال استقباله وزير الخارجية البريطاني ديفيد كاميرون، في الدوحة أمس الخميس، التأكيد على ضرورة التوصل إلى وقف إطلاق نار دائم وفوري. وقال الديوان الأميري القطري، في بيان، إنه تم خلال اللقاء استعراض العلاقات الثنائية الوطيدة بين البلدين وآفاق تعزيزها وتطويرها، بالإضافة إلى مناقشة المستجدات الإقليمية والدولية، خاصة تطورات الأوضاع في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة والسبل الكفيلة بالتوصل إلى وقف إطلاق نار دائم وفوري لحقن دماء الأشقاء الفلسطينيين، ويضمن حماية المدنيين، وإيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين في القطاع. وكان رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، بحث مع كاميرون تطورات الأوضاع بالمنطقة، خاصة في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة، إضافة إلى استعراض علاقات التعاون بين البلدين، لا سيما في مجال المساعدات التنموية. وقالت وزارة الخارجية القطرية إن رئيس الحكومة أكد، خلال اللقاء، ضرورة تعزيز الجهود الإقليمية والدولية من أجل خفض التصعيد في المنطقة، مشدداً على أن الأولوية في هذه المرحلة يجب أن تكون لإنهاء الحرب في غزة ومنع توسعها، ما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي.

وكان كاميرون قال إنه أبلغ رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بضرورة وجود «هدنة إنسانية فورية» للقتال في غزة يمكن أن تؤدي إلى وقف دائم لإطلاق النار. وقال كاميرون إن «حجم المعاناة في غزة لا يمكن تصوره، ويجب بذل المزيد من الجهود، وبشكل أسرع، لمساعدة الأشخاص المحاصرين في هذا الوضع اليائس». ودعا إسرائيل إلى استعادة إمدادات المياه والوقود والكهرباء بشكل كامل إلى غزة. وقال: «نحن بحاجة إلى هدنة إنسانية فورية لإدخال المساعدات وإخراج الرهائن، بليها وقف دائم لإطلاق النار، دون العودة إلى الأعمال العدائية». ونقلت هيئة البث العبرية عن مصدر مطلع على المفاوضات بشأن الأسرى قوله إن الدوحة أبلغت تل أبيب بأن حركة حماس قررت تعليق المفاوضات. وقال المصدر إن «حماس نقلت للوسطاء القطريين أنها تطالب إسرائيل بسحب كافة قواتها من قطاع غزة منذ المرحلة الأولى للصفقة (تبادل الأسرى) ووقف الحرب».

في هذه الأثناء، أكدت وزارة الخارجية الفلسطينية، في بيان أمس الخميس، أن استمرار الجرائم الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة يثبت فشل المجتمع الدولي في وقف الإبادة الجماعية، وتوفير الحد الأدنى من المساعدات والاحتياجات. ولفتت إلى أن الاحتلال الإسرائيلي ماضٍ في تنفيذ احتلاله وممارسته الاستعمارية في قطاع غزة، برز منها في الآونة الأخيرة شروعه في تنفيذ مخطط ما يسميه بالمناطق العازلة على حدود القطاع، في بعض المناطق قد تكون أوسع، وفي بعض المناطق قد تكون أقل قليلاً».

وفي اليوم الـ111 من العدوان، أعلن المتحدث باسم وزارة الصحة في قطاع غزة أشرف القدرة، في بيان أمس الخميس، أن قوات الاحتلال ارتكبت مجزرة جديدة بحق الآف المواطنين الذين كانوا ينتظرون الحصول على مساعدات قرب مفترق دوار الكويت جنوبي مدينة غزة، مشيراً إلى أن المجزرة أدت إلى استشهاد 20 شخصاً وإصابة نحو 150، فيما أفادت وسائل إعلام فلسطينية أن عدد الشهداء بلغ 50. وقال شهود عيان لوكالة «الأناضول» إن قوات الاحتلال استهدفت المواطنين الذين كانوا ينتظرون الحصول على المساعدات بالقذائف الدفعية وإطلاق النار من طائرات مسيّرة صوبهم. يشار إلى أن وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) كانت أعلنت، مراراً، أن شاحناتها المحملة بالمساعدات تعرضت لإطلاق النار من قبل القوات الإسرائيلية.

وتركز قوات الاحتلال ضرباتها، بالدفعية والجوية، على مدينة خانيونس جنوب قطاع غزة، حيث تدور معارك ضارية مع المقاومة الفلسطينية. وأعلن مدير وكالة الدفاع المدني في قطاع غزة، أي أكثر من ضعف حجم المنطقة العازلة قبل الحرب. وأضاف: «في مدينة خانيونس جنوب قطاع غزة كان يؤوي نازحين وتتعرض لقصف إسرائيلي أول من أمس، الأمر الذي أدى إلى اندلاع نيران فيه. وأفاد وايت، أمس الخميس، بارتفاع عدد الشهداء إلى 12، بالإضافة إلى أكثر من 75 جريحاً. وقال المفوض العام لوكالة الأونروا فيليب لازاريني، في بيان أمس الخميس، إن المنجأ معروف وتمت «مشاركة إحداثياته بوضوح مع السلطات الإسرائيلية»، مندداً «بانتهاك صارخ لقواعد الحرب الأساسية».

قطر: الأولوية الآن لإنهاء الحرب في غزة ومنع توسعها

حين أن ما ارتكبه من جرائم يعني بوضوح تحويل قطاع غزة كاملاً إلى منطقة عازلة. وكشفت حادثة مقتل 21 جندياً إسرائيلياً أثناء عملهم على تفخيخ مبنيين بهدف تفجيرهما في شرق خانيونس، جنوبي قطاع غزة، عن شروع جيش الاحتلال بإنشاء ما يسميها منطقة عازلة داخل أراضي القطاع. وبينما كانت المنطقة العازلة قبل 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي تمتد على مساحة 330 متراً على طول السياج الفاصل البالغ طوله 57 كيلومتراً، نقلت صحيفة «واشنطن بوست» عن مصادر إسرائيلية، أمس الخميس، قولها إن المنطقة الجديدة تزيد عن هذه المساحة بأكثر من الضعف. وقال المتحدث السابق باسم جيش الاحتلال جوناثان كونريكيو للصحيفة إن ما يفهمه هو أن المنطقة ستمتد لمسافة تزيد قليلاً عن 800 متر في قطاع غزة، أي أكثر من ضعف حجم المنطقة العازلة قبل الحرب. وأضاف: «في مدينة خانيونس جنوب قطاع غزة، أصبح المركز بقذيفتي دبابة، والاحتلال هو الوحيد الذي يملك دبابات. وندد البيت الأبيض بالقصف، مكرراً موقفه بأن إسرائيل تتحمل «مسؤولية حماية المدنيين» في عدوانها على القطاع. ولفتت المتحدثة باسم مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض أدريان واتسون، في بيان مساء أمس الأول، إلى أن إسرائيل «تحتفظ بمسؤولية حماية المدنيين، بما في ذلك المواقع الإنسانية والعاملون فيها». وكرر وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، في تصريح في أنغولا أمس الخميس، دعواته للاحتلال لحماية المدنيين في غزة. وقال بلينكن إن مأوى الأمم المتحدة «ضروري ويجب حمايته».

ودان مساعد الأمين العام للشؤون الإنسانية مارتن غريفيث، على حسابه على منصة «إكس» أمس الخميس، سلوك إسرائيل في طلبها إخلاء خانيونس جنوب قطاع غزة مع استمرارها بقصف المدينة دون منح الفلسطينيين فرصة للمغادرة. وقال: «إصدار أوامر إخلاء المدينة المحاصرة وقصفها المستمر دون منح المحاصرين فرصة المغادرة أمر لا أخلاقي». بدورها، قالت مقررة الأمم المتحدة المعنية بحالة حقوق الإنسان في فلسطين، فرانشيسكا ألبانيز، على منصة «إكس»: «هذه أيضاً جريمة دولية خطيرة للغاية بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية».

وفي إطار حربه على القطاع الصحي، قال مسعفون فلسطينيون إن الدبابات الإسرائيلية تقصف أهدافاً محيطة بمستشفيي ناصر والأمل الرئيسيين في مدينة خانيونس بجنوب قطاع غزة، ما تسبب في حصار فرق طبية ومرضى ونازحين يحتمون بالداخل أو بالقرب منهما. وحذرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في بيان أمس الخميس، من وفاة الاف المصابين جنوب قطاع غزة، في حال توقف عدد من المرافق الطبية الرئيسية عن العمل بسبب تدهور الرعاية الطبية الطارئة ونفاد الأدوية. وقالت: «لم يعد في الوقت الحالي أمام قرابة مليوني شخص في قطاع غزة سوى مجمع ناصر الطبي ومستشفى غزة الأوروبي، وكلاهما يقعان في جنوب القطاع»، وأضافت: «بالنظر لحجم السكان وفي ظل الظروف المعيشية الحالية القاهرة والنظام الصحي المنهار وشدة القتال، فإنه إذا توقفت هذه المرافق الطبية عن العمل، لا سيما مجمع ناصر الطبي ومستشفى غزة الأوروبي، فسيشهد العالم فقدان الاف الأرواح التي كان بالإمكان إنقاذها».

وأعلن جيش الاحتلال أمس أن صفارات الإنذار دوت في مستوطنة «ناحل عوز» القريبة من قطاع غزة، وذلك للمرة الأولى منذ الأحد الماضي. وأعلنت «سرايا القدس»، في بيانات، أن مقاتليها يخوضون اشتباكات ضارية بالأسلحة الرشاشة والثقيلة مع جنود وآليات الاحتلال الإسرائيلي في غرب وجنوب مدينة خانيونس، مشيرة إلى أنها قصفت بشكل مركز تموضعاً لجنود وآليات جيش الاحتلال الإسرائيلي في منطقة السودانية شمال غرب مدينة غزة، وتفجير دبابة بعبوة «ثاقب - برميلية» في محيط الحي المنعساوي غرب مدينة خانيونس، جنوبي قطاع غزة. من جهتها، أعلنت كتائب القسام، في بيان، استهداف دبابتين بقذائف الياسين 105 غرب خانيونس.

وحاول الاحتلال التنصل من مسؤولية استهداف المركز، فيما قالت متحدثة باسم الأونروا، في بيان، إن الجيش الإسرائيلي أمر النازحين بمغادرة مركز الإيواء الذي تعرض لقصف مدفعي. وقال الجيش الإسرائيلي، لوكالة «فرانس برس»، إنه يجري «مراجعة» العمليات لكنه «استبعد ضربة جوية أو مدفعية»، مشيراً إلى «احتمال» أن تكون صواريخ أطلقتها حركة حماس تسببت بالمأساة. يأتي هذا على الرغم من أن وايت

دعم قرار مصر بشأن فيلادلفيا

تمنت «حماس»، أمس الخميس، الموقف المصري الرافض لتهديدات إسرائيل بشأن محور فيلادلفيا الحدودي مع قطاع غزة، وذلك تعقيباً على موقف القاهرة الرافض لأي تحرك إسرائيلي باتجاه احتلال المحور. وأكد المستشار الإعلامي لرئيس مكتب الحركة السياسي طاهر النونو، في بيان، أن هذا الموقف «يعبّر عن أهمية الدور المصري وتأثيره في دعم وإسناد شعبنا الفلسطيني في هذه المعركة، ووقف العدوان الغاشم الذي يتعرض له شعبنا خاصة في غزة».

مقاطعة بايدن

قاطع مؤيدون لفلسطين، مساء أمس الأول، خطابا للرئيس الأميركي جو بايدن، في تجمع انتخابي بالعاصمة واشنطن. وهذه المرة الثانية خلال يومين التي يتعرض فيها بايدن لنفس الموقف، عقب مقاطعة كلمته في تجمّع انتخابي بفرجينيا الثلاثاء الماضي، مرددين هتاف «أوقفوا تمويل الإبادة الجماعية». ودعا المحتجون، في واشنطن، إلى تحقيق وقف اطلاق نار في قطاع غزة. وحمل متظاهرون آخرون اعلام فلسطين ولافتات تطالب بوقف الحرب.

للحديث تتمة...

اكاذيب «حل الدولتين»

ناصر السهلي

لعل البعض في دولة الاحتلال الإسرائيلي يصل قبل الأوروبيين إلى «قناعة» بضرورة مواجهة الحقيقة عن استحالة ديمومة الاحتلال. فأمام الأوروبيين أنفسهم تُسوق أفكار جرائم الإبادة، وبينها فكرة تهجير الفلسطينيين إلى «جزيرة اصطناعية»، كما طرح وزير خارجية الاحتلال يسرائيل كاتس. وحاجة الغرب، المتواطئ لعقود مع جرائم الاحتلال، إلى مواجهة الحقيقة تستدعي التوقف عن السير في دوامة التكاذب عن «حل الدولتين» و«العملية السلمية». ففي كنفه وصل الأمر إلى حد ذهاب الصهيونية - الدينية إلى مستوى غير مسبوق منذ الزمن الفاشي في التبجح العلني بمباركة جرائم الإبادة.

مفوض السياسات الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل قال، أخيراً، إن ساسة تل أبيب «يزرعون بذور الكراهية لأجيال قادمة». لكنه في الوقت نفسه يتجنب الاعتراف بأن قارته العجوز، المفترض أنها جارة لثلاث ملايين العرب، تخطئ حين تشيع بوجهها، أقله منذ «اتفاق أوسلو» في 1993، عن المشاريع المستهدفة تهويد القدس وضم الأرض المحتلة، ونقل مئات الآلاف متطرفي الاستيطان إليها، بالضد من كل القوانين والمواثيق الدولية عن مسؤوليات الاحتلال. معالم تجاوز قضية فلسطين كانت واضحة قبل 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، في اختيار تشجيع التطبيع و«صفقة القرن» كبدائل لتطبيق الحقوق الوطنية. هذا إلى جانب تردد أوروبي في الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وبقاء الدعم السياسي والعسكري للاحتلال، ما يضع أوروبا على حافة المساهمة في جرائم حرب، وفقاً لخبراء فيها. ذلك إلى جانب مؤشرات قائمة طويلة من استهداف الدين التضامني مع فلسطين، ومحاولات تجريم الدعوات إلى مقاطعة دولة الأبرتهايد بحجج واهية عن «معاداة السامية». والربط بين مواقف أوروبا وأميركا بسياسات النفاق في فلسطين، والمنطقة العربية عموماً، لا يقوم على أيديولوجيا، أو أفكار دينية، بل على وقائع عدم مواجهة جرائم الحرب المتكررة، ومنها جعل حياة الفلسطينيين مستحيلة على أرض وطنهم، لأجل تطبيق مخططات الترانسفير، وتحت سقف ما يشبه «أوامر» صهيونية للدول الأخرى، قائمة على أن أوروبا ستظل تخدم دولتهم، وتعاملها كمقدس يُمنع المس به. إذاً، ليست وحدها الصهيونية هي التي بذرت «الكراهية»، بل تلك السياسات الأوروبية والغربية عموماً، في نفاقها المتواصل لعقود. وبدون الإقلاع عنه ستستمر القارة الجارة في السير بدوامة الأكاذيب.

رصد

حملة التحريض الإسرائيلية على قطر برسم أهالي الرهائن

حيفا ـ **نايف زيداني**
الدوحة ـ **العربي الجديد**

على الرغم من تحذير قطر من أن تحريض رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، الذي تم تسريبه خلال اجتماعه مع عائلات المحتجزين الإسرائيليين في قطاع غزة، ضد الدوحة تعرقل وتقوض جهود وساطتها، شن وزير المالية بتسلئيل سموتريتش هجوماً على قطر، زاعماً أنها «دولة تدعم الإرهاب وتموله» وأنها «عرابة حماس ومسؤولة إلى حد بعيد عن المجازر التي ارتكبتها حماس بحق إسرائيليين». ونقلت قناة «أن بي سي» الأميركية، أمس الخميس، عن مسؤول قطري قوله إن الدوحة «لن تعرض للخطر أبداً بسبب خلافات مع أفراد» المحادثات لتحرير الأسرى، وأشار إلى أن الوساطة «تتعلق بإنقاذ أرواح الرهائن والمدنيين الفلسطينيين وليس السياسيين».

واستنكر المتحدث باسم وزارة الخارجية القطرية ماجد الأنصاري بشدة التصريحات المنسوبة إلى نتنياهو حول الوساطة القطرية، وكتب، في منشور على منصة «إكس»، مساء أمس الأول، أنه في حال «ثبتت صحة التصريحات، فإنها غير مسؤولة ومعرقلة للجهود المبذولة لإنقاذ أرواح الأبرياء، لكنها أيضاً غير مفاجئة»، وقال إنه «منذ شهور، وبعد وساطة ناجحة في العام الماضي أدت إلى إطلاق سراح أكثر من مائة رهينة، انخرطت قطر في حوار مستمر مع كافة الأطراف بما في ذلك الطرف الإسرائيلي، في محاولة لوضع إطار لاتفاق جديد للرهائن وضمان دخول المساعدات الإنسانية اللازمة إلى قطاع غزة»، وأكد أن تصريحات نتنياهو إذا ثبتت صحتها فهي تعرقل وتقوض جهود الوساطة، لأسباب سياسية ضيقة بدلاً من إعطاء الأولوية لإنقاذ الأرواح، بما في ذلك الرهائن الإسرائيليين. وتابع: «بدلاً من الانشغال بعلاقة قطر الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، نأمل أن ينشغل نتنياهو بالعمل على تذليل العقبات أمام التوصل إلى اتفاق لإطلاق سراح الرهائن».

من جانبها، استنكرت حركة حماس، على لسان المستشار الإعلامي لرئيس مكتبها السياسي طاهر النونو، في بيان، أمس الخميس، «استهداف قادة الاحتلال لدولة قطر الشقيقة لمواقفها العروبية والإنسانية تجاه ما يجري في قطاع غزة من عدوان فهي تعرقل وتقوض جهود الوساطة، لأسباب سياسية ضيقة بدلاً من إعطاء الأولوية لإنقاذ الأرواح، بما في ذلك الرهائن الإسرائيليين. وتابع: «بدلاً من الانشغال بعلاقة قطر الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، نأمل أن ينشغل نتنياهو بالعمل على تذليل العقبات أمام التوصل إلى اتفاق لإطلاق سراح الرهائن».

من جانبها، استنكرت حركة حماس، على لسان المستشار الإعلامي لرئيس مكتبها السياسي طاهر النونو، في بيان، أمس الخميس، «استهداف قادة الاحتلال لدولة قطر الشقيقة لمواقفها العروبية والإنسانية تجاه ما يجري في قطاع غزة من عدوان على المخطوفين».

واتهمت عائلات المحتجزين الإسرائيليين في قطاع غزة، في بيان، أمس الخميس، مكتب نتنياهو بتسريب التسجيلات التي نشرتها القناة 12 العبرية، ليل الثلاثاء الماضي، وسُمع فيها نتنياهو يتحدث إلى ممثلي العائلات عن قضية المحتجزين، ويحرض على دولة قطر، رغم دور الوساطة الذي تقوم به بين إسرائيل وحركة حماس في محاولة للتوصل إلى صفقة جديدة. وجاء في البيان الذي عممه منتدى العائلات على وسائل الإعلام أن «جميع المكالمات في اللقاءات مع رئيس الحكومة يتم تسجيلها من قبل مكتبه والمقربين منه المشاركين فيها. لقد تم أخذ هواتف العائلات المشاركة في اللقاء قبل دخولها» إلى قاعة الاجتماع. وأضاف البيان أن «القرار بشأن تسريب معلومات تتعلق بالصفقة والوساطة فيها، هو قرار ديوان رئيس الحكومة». وانتقدت العائلات سماح الرقابة العسكرية للقناة بنشر التسجيلات التي حصلت عليها، قائلة، في البيان، إن «حقيقة منح الرقابة موافقتها على نشر الأقوال خطيرة وتدل على فقدان التفكير السليم. من واجب المجلس الوزاري (الكابينت) منع أي أزمة يمكنها تشكيل خطورة على حياة المحتجزين». وتابع البيان أن «اختيار عدم ممارسة رقابة وتشكيل خطورة على حياة المخطوفين التي ارتكبتها حماس بحق مواطنين إسرائيليين». واعتبر أن «موقف الغرب تجاه قطر منافق ومبني على المصالح»، مضيفاً: «ثمة أمر واضح: قطر لن تشارك بأي شكل من الأشكال في ما سيجري في غزة بعد الحرب»، داعياً دول الغرب إلى «ممارسة ضغوط جمة على قطر والإفراج عن المخطوفين الموجودين لدى حماس».

وكانت القناة 12 العبرية قد كشفت تسجيلات لنتنياهو خلال جلسته مع عائلات المحتجزين الإسرائيليين في قطاع غزة، يُسمع فيها تحريضه على دولة قطر، معتبراً أنها «إشكالية أكثر من الأمم المتحدة والصليب الأحمر». وأعرب عن خيبة أمله من الإدارة الأميركية، «لأنها لا تمارس ضغطاً كافياً على قطر». وذكرت القناة أن نتنياهو وجّه انتقادات للدوحة التي تتوسط في صفقة المحتجزين، وأوضح لعائلات المحتجزين أنه لا يعرب عن شكره لقطر على المال، وأنه يعتقد بأن بإمكانها ممارسة ضغط أكبر على حركة حماس، مضيفاً «ليست لدي أوهام إزاءهم». وفي السياق نفسه، أوضح نتنياهو للعائلات لماذا خاب ظنه بإدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، مشيراً إلى القرار الأميركي بتمديد عقد الوجود في قاعدة العديد الجوية في قطر لعشر سنوات أخرى دون إبلاغ إسرائيل بذلك. ويقول نتنياهو في التسجيل: «الضغط لا يكون بهذه الطريقة».

سموتريتش: قطر لن تشارك في ما سيجري في غزة بعد الحرب

متابعة

إسرائيل تخشى «انتفاضة ثالثة» في الضفة

حيفا، رام الله ـ **العربي الجديد**

في عدوان متكرر على مدينة جنين ومخيمها منذ «طوفان الأقصى»، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، فجر أمس الخميس، المدينة وأطراف مخيمها، حيث نفّذت حملة اعتقالات واسعة، فيما قتل الاحتلال أمس المقاوم وسام خشان، بعد محاصرته والاشتباك معه في قرية بير الباشا جنوب جنين. يأتي ذلك بالتزامن مع تحذير أطلقه مسؤول أمني إسرائيلي رفيع، في حديث لصحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية أمس، من «انتفاضة ثالثة حقيقية» في الضفة الغربية المحتلة، تقود إليها جهات في حكومة الاحتلال. وشيّع فلسطينيون في مسيرة حاشدة، عصر أمس، جثمان وسام خشان (25 عاماً)، أحد عناصر «كتائب القسام» الجناح العسكري لحركة «حماس» بمسقط رأسه في بير الباشا. وجاء الحركة، في بيان، الشهيد «الذي ارتقى مقبلاً غير مدبر بعد اشتباك مسلح مع قوات الاحتلال»، مضيفة أنه «صمد في سجون العدو، وخرج ممتشقاً بندقيته ليواصل مسيرة الجهاد والمقاومة». وذكرت قناة الاحتلال، صباح أمس، أن القرية وحاصرت منزلاً تحصّن فيه خشان، ليستشهد بعد تبادل لإطلاق النار، بينما اعتقلت شقيقه أحمد، وعددا من الفلسطينيين قبل انسحابها. من جهتها، ذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، أن شقيقه الثاني محمد أصيب بالرصاص، فيما أصيب مجد طارق تركمان (17 عاماً) بجروح، جراء تعرّضه لهجوم من الكلاب عقب اقتحام منزل ذويه المجاور لمنزل عائلة خشان. من جهته، قال نادي الأسير الفلسطيني، في بيان أمس، إن أحمد خشان هو ثاني حالة يعاد اعتقالها بعد اعتقال الطفل يوسف الخطيب قبل يومين، وهما من بين الأطفال والفتية المفرج عنهم ضمن دفعات التبادل التي تمت في شهر نوفمبر/ تشرين الأول 2023. في جنين، اعتقلت قوات الاحتلال 14 مواطناً خلال اقتحامها المدينة ومحيط مخيمها، وفق مدير نادي الأسير الفلسطيني في جنين منتصر سمور، وذلك قبل انسحابها بعد نحو 7 ساعات، وتخلل الاقتحام مداهمة منازل وتفتيشها، وتجريف بنى تحتية وشوارع، وسط مواجهات واشتباكات مسلحة مع مقاومين. وشملت الاقتحامات، أمس، مدن رام ونابلس وقرى في المحافظتين، وأخرى في محافظات بيت لحم والخليل وأريحا. وطاولت الاعتقالات، وفق بيان هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني، بين مساء أول من أمس الأربعاء وصباح أمس، في الضفة 30 مواطناً على الأقل. وبذلك ترتفع حصيلة الاعتقالات بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، إلى نحو 6285. في غضون ذلك، أظهر مقطع فيديو متداول على مواقع التواصل الاجتماعي، عراكاً بالأيدي بين جنود من جيش الاحتلال وعناصر شرطة في أجهزة الأمن الفلسطينية في بيت لحم. وذكرت إذاعة جيش الاحتلال، أن العراك وقع عند وصول الجنود لاعتقال «مطلوب» فلسطيني. ونقلت عن مصادر الجيش، قولها إنه «بحسب التفاهات لا يفترض تواجد أفراد الشرطة الفلسطينية هناك، ولذلك عمل الجنود على إبعادهم»، مضيفة أن الجيش يحقق في الحدث. في موازاة ذلك، ذكرت «يديعوت أحرونوت»، أمس، أن الجمود في قرارات نتنياهو بشأن تصاريح دخول العمال الفلسطينيين من الضفة للعمل داخل الخط الأخضر في أراضي عام 1948 المحتلة، ويقضية تمكين السلطة الفلسطينية، يؤرّق الجهات الأمنية التي تحذّر من اشتعال الضفة، والتي قد تنتفض من خلال تنفيذ سلسلة عمليات «ضد أهداف إسرائيلية» ثم تتحول إلى انتفاضة حقيقية. وقال مسؤول أمني للصحيفة، والتي لم تذكر اسمه، إن «السياسيين الذين يحرّضون وينادون بإسقاط السلطة الفلسطينية، ويصرّون على منع مرور العمال الفلسطينيين، يعون أنهم يقودوننا إلى انتفاضة ثالثة وربما بشكل مقصود». وتابع: «طبعاً نحن لا نتحدث عن خطوات سياسية واسعة ولكن عن أمور بسيطة، مثل العمّال والتعاون الأمني وأمور أخرى صغيرة تمكّن السلطة من الصمود. المناطق التي عملنا فيها كانت عنيفة ومليئة بالإرهاب ووصل الوضع فيها حد عدم دخول السلطة الفلسطينية إليها، ولذلك يجب الحفاظ على كل العمل الذي أنجزناه». ولفتت الصحيفة إلى أن القلق الأساسي لدى الأجهزة الأمنية الإسرائيلية نابع من «حالة الغليان التي باتت ملموسة على نحو واضح في الشارع الفلسطيني، بسبب تصريحات المسؤولين الإسرائيليين بأن السلطة الفلسطينية غير قادرة على أن تكون شريكة»، وكذلك بسبب غياب أي قرار بقضية إدخال العمال الفلسطينيين، «الأمر الذي قد يؤدي إلى انفجار ينعكس من خلال سلسلة عمليات قاتلة (ضد أهداف إسرائيلية)».

خلال تشييع خشان في بير الباشا أمس (جعفر الشيخ/فرانس برس)

إلى ذلك، دعا رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية، خلال اجتماع مع وزيرة الخارجية الهولندية هانكه بروينس، أمس، هولندا للاعتراف بالدولة الفلسطينية، مثمناً الحراك الدولي من أجل اتخاذ إجراءات عقابية ضد «الاستيطان وإرهاب المستوطنين». وشدّد على «ضرورة زيادة الضغط الدولي على إسرائيل لوقف عدوانها فوراً، وفتح جميع المعابر لضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل كاف» إلى قطاع غزة.

شرق غرب

لا جديد في اجتماع استانة 21

شدّد البيان الختامي للجولة الـ21 من مسار أستانة الخاص بالقضية السورية، أمس الخميس، بمشاركة وفدَي النظام السوري والمعارضة، والصادر عن الدول الضامنة تركيا وروسيا وإيران على «ضرورة الحفاظ على الهدوء في منطقة خفض التصعيد في إدلب»، شمال غربي سورية، والعودة «الآمنة للاجئين السوريين إلى بلادهم بإشراف أممي»، إلى جانب «التصدي للمخططات الانفصالية في سورية»، في إشارة إلى الإدارة الذاتية في الشمال الشرقي من البلاد. ولفت إلى أن الجولة المقبلة ستُعقد في النصف الثاني من العام الحالي.

(العربي الجديد)

المجر لن تستعجل التصويت على انضمام السويد لـ«الناتو»

قال رئيس البرلمان المجري، لاسلو كوفير، أمس الخميس، إنه لا توجد ضرورة مُلحة للموافقة على طلب انضمام السويد إلى حلف شمال الأطلسي (ناتو) بعد تصديق تركيا على الطلب، إذ لن تكون بودابست عقبة أمام الانضمام. في هذه الأثناء، أبلغ الرئيس الأميركي جو بايدن (الصورة)، أول من أمس، وفق مصادر «رويترز»، قادة لجان رئيسية في الكونغرس، بنيته بدء عملية الإخطار الرسمية لبيع طائرات أف-16 إلى تركيا بمجرد إكمال أنقرة عملية الموافقة على انضمام السويد للحلف.

(رويترز)

نيجيريا: عشرات القتلى في هجمات

قال المتحدث باسم المجتمع المحلي في ولاية بلاتيو وسط نيجيريا، جوزيف غوانكات، إن ما لا يقل عن 30 شخصاً قتلوا، أول من أمس الأربعاء، وأصيب عدد آخر في سلسلة من الهجمات بمحيط بلدة مانغو النائية، حيث تضم تجمعات سكانية عرقية. علماً أن حظراً للتجول فرض في الولاية منذ ديسمبر/ كانون الأول الماضي بعد مقتل 140 شخصاً في هجوم في يوم عيد الميلاد.

(رويترز)

لافروف: يتم التحضير لحرب مع كوريا الشمالية

قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف (الصورة)، في مؤتمر صحافي أول من أمس الأربعاء، إن الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان «تستعد للحرب» مع كوريا الشمالية. والأسبوع الماضي، أجرت الدول الثلاث مناورات بحرية مشتركة، فيما أعلنت كوريا الشمالية، أمس الخميس، أنها أجرت أول تجربة إطلاق لصاروخ كروز جديد من طراز «بولهوساال-3-31»، وذلك بعد يوم من إعلان الجيش الكوري الجنوبي رصد إطلاقها عدة صواريخ كروز.

(أسوشييتد برس)

«هيومن رايتس»: الجيش في بوركينا فاسو قتل مدنيين

اتهمت منظمة «هيومن رايتس ووتش»، في تقرير أمس الخميس، الجيش في بوركينا فاسو بقتل ما لا يقل عن 60 مدنياً في ضربات بمسيّرات قالت الحكومة (الانقلاب 2022) إنها استهدفت مقاتلين متشدّدين في أغسطس/ آب 2023. وأضافت أنها قابلت عشرات الشهود وحلّلت صوراً ومقاطع فيديو وصور أقمار صناعية في إطار التحقيق الذي أجرته.

(فرانس برس)

الحدث

تتجه الأنظار اليوم الجمعة إلى محكمة العدل الدولية، والتي سينظر قضاتها في لاهاي، بإمكانية أمر إسرائيل بوقف عدوانها على غزة، بناء على دعوى جنوب أفريقيا، وهو ما لا يستبعده مراقبون

محكمة العدل الدولية تُقرر اليوم

قلق إسرائيلي من فرض «الإجراءات الاحترازية»

لاهاي ـ **ربيع عيد**
واشنطن، القدس المحتلة
العربي الجديد

تتجه الأنظار، اليوم الجمعة، إلى مدينة لاهاي الهولندية، مقر محكمة العدل الدولية، التي تعتزم اليوم إصدار قرارها بشأن احتمال فرض «إجراءات طارئة» على إسرائيل، عقب الاتهام الموجه إليها من جنوب أفريقيا بارتكاب إبادة جماعية في قطاع غزة. وبعدما استمعت المحكمة في وقت سابق من شهر يناير/كانون الثاني الحالي إلى وجهتي النظر الجنوب أفريقية والإسرائيلية في الدعوى، والحجج والأدلة التي قدّمها الطرفان، والمستندة من جانب بريتوريا إلى وقائع الميدان في غزة، وتصريحات مسؤولي دولة الاحتلال، تترقب الأخيرة بعين القلق والتوتر، ما سيصدر اليوم عن المحكمة، والذي قد يشكّل سابقة قضائية دولية، في مجال ملاحقة إسرائيل، وإخضاعها بشكل من الأشكال لمبدأ المحاسبة والعقاب. هذا الأمر، توقعه مراقبون وحقوقيون دوليون، فيما واصلت حكومة بنيامين نتنياهو، محاولاتها للضغط على المحكمة، لا سيما مع ما تقصد الإعلام الأميركي كشفه عمّا سماه «وثائق حكومية» إسرائيلية، «تدحض» اتهام الإبادة.

وفيما نقلت وكالات الأنباء أمس، عن متحدث باسم حكومة الاحتلال قوله إن إسرائيل تتوقع من محكمة العدل أن ترفض مزاعم الإبادة الجماعية «الكاذبة» اليوم، كشفت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية أن تل أبيب نزعت السرّية أخيراً عن 30 أمراً سرّياً أصدره القادة السياسيون والعسكريون الإسرائيليون، خلال حرب غزة المتواصلة منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، تدحض برأيهم تهمة الإبادة الموجهة إليها.

كما استبق رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو أمس، القرار المرتقب اليوم لمحكمة العدل الدولية، بشأن دعوى جنوب أفريقيا، بجلسة مشاورات عقدها مع وزراء ومستشارين، لبحث سيناريوهات القرار. وقالت إذاعة الجيش الإسرائيلي، إن الجلسة التي عقدت في مقر وزارة الأمن في تل أبيب، هدفت لبحث السيناريوهات المحتملة تمهيداً لقرار قضاة محكمة العدل، بما فيها إمكانية أن تأمر المحكمة إسرائيل بوقف الحرب. وعقدت الجلسة بحضور وزير العدل ياريف ليفين، ووزير الشؤون الاستراتيجية رون ديرمر، ورئيس مجلس الأمن القومي تساحي هانغبي والمستشارة القانونية لحكومة الاحتلال غالي بهارا ميارا.

وكانت محكمة العدل أعلنت أول من أمس، أنها ستصدر اليوم أمرها «بشأن طلب الإشارة إلى التدابير المؤقتة المقدم من جنوب أفريقيا في القضية المتعلقة بتطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في قطاع غزة». وبحسب المحكمة، فإنها ستعقد اليوم جلسة عامة في مقرها (قصر السلام) في لاهاي (تبدأ عند الساعة الواحدة بالتوقيت المحلي)، وستقوم خلالها القاضية جوان دونوغو، رئيسة المحكمة، بقراءة الأمر. ومن المتوقع تواجد عدد من المتضامنين مع القضية الفلسطينية أمام مبنى المحكمة وشخصيات سياسية، علماً أن وزيرة العلاقة الدولية والتعاون (الاسم الرسمي لوزيرة الخارجية) لجنوب أفريقيا ناليدي باندورا، كانت توجهت أمس إلى لاهاي لحضور الجلسة التي وصفت بالتاريخية وحظيت بتغطية دولية غير مسبوقة، علماً أنها تمهّد لمحاكمة إسرائيل خلال السنوات المقبلة. ويُعرف عن باندورا مواقفها المؤيدة لحقوق الفلسطينيين منذ سنوات وفي أكثر من مناسبة دولية.

وتطلب جنوب أفريقيا من المحكمة إصدار 9 قرارات مؤقتة، من بينها أن تحكم على إسرائيل بوقف العدوان على غزة «فوراً»، وعدم اتخاذ خطوات من شأنها أن تعزز أي عملية عسكرية في غزة من قبل أي مجموعة تحت سيطرة الاحتلال. كما تطالب بريتوريا باتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين، والامتناع عن أي عمل يقع ضمن نطاق المادة 2 من اتفاقية الإبادة الجماعية (جنيف – 1948)، وضمان عودة النازحين إلى منازلهم وحصولهم على المساعدة الإنسانية، بما في ذلك غذاء وماء ووقود ومواد طبية ونظافة كافية، ومأوى وألبسة. كما تطالب باتخاذ الخطوات اللازمة لمعاقبة المتورطين في أعمال الإبادة الجماعية، والحفاظ على أدلة الإبادة وعدم منع الموظفين الدوليين وغيرهم من المسؤولين من الوصول إلى غزة لهذا الغرض، وتقديم تقارير منتظمة إلى المحكمة بشأن تنفيذ التدابير المذكورة، والامتناع عن التصرفات التي من شأنها تعقيد القضية أو إطالة أمدها.

وينضم إلى القضاة الـ15 في المحكمة، في هذه القضية، قاض معيّن خصيصاً من جنوب أفريقيا وقاض آخر من إسرائيل. والقاضي المعيّن من جنوب أفريقيا، هو ديكجانج موسينيكي (76 عاماً)، وهو أحد كبار القضاة المتقاعدين في جنوب أفريقيا الذين ناضلوا ضد سياسة الفصل العنصري ولعبوا دوراً رئيسياً في تحول البلاد إلى الديمقراطية. أما القاضي الآخر عن إسرائيل، فهو أهارون باراك (87 عاماً) هو أحد الناجين من المحرقة النازية (الهولوكوست)، رئيس المحكمة العليا الإسرائيلية السابق (1995 – 2006). وستصدر قرارات المحكمة الملزمة قانوناً بالأغلبية البسيطة، لكن المحكمة لا تملك آلية لتنفيذها.

تطلب جنوب أفريقيا من المحكمة إصدار 9 قرارات مؤقتة

بولص: المحكمة قد لا تقبل بنود جنوب أفريقيا التسعة

عقد نتنياهو أمس اجتماعاً مع وزراء لبحث كل السيناريوهات

قضاة المحكمة خلال جلسة الاستماع لدفاع إسرائيل، 12 يناير الحالي (درسون أيديمير/الأناضول)

نزع السرّية عن مداولات حكومية

وبدا «دفاع» دولة الاحتلال في لاهاي مرتبكاً أمام قوة حجج جنوب أفريقيا، في الاتهام الأول من نوعه لإسرائيل أمام محكمة العدل الدولية، وهي أعلى هيئة قضائية في العالم. وبحسب «نيويورك تايمز»، فإن الأوامر السرّية التي سمحت حكومة الاحتلال بالكشف عنها، تقول إنها تدحض تهمة الإبادة، وبدل ذلك، تُظهر «المجهود» التي تبذله إسرائيل، لتقليص عدد الوفيات بين المدنيين في غزة، جرّاء عمليتها العسكرية. وقالت الصحيفة التي اطلعت على نسخ من الوثائق، إن معظم دعوى جنوب أفريقيا ترتكز على تصريحات «نارية» لمسؤولين إسرائيليين، تقول بريتوريا إنها تشكّل أدلة لنية ارتكاب إبادة، لافتة إلى أن جزءاً من دفاع إسرائيل هو إثبات أنه مهما قال المسؤولون الإسرائيليون أمام العامة، إلا أنه جرى نقضه من خلال القرارات التي اتخذتها حكومة الحرب الإسرائيلية، والقيادة العسكرية.

وقتلت إسرائيل في حربها على غزة، أكثر من 25 ألف غزّي منذ 7 أكتوبر، أي واحدا من أصل كل مائة غزّي مقيم في القطاع، وذلك وفقاً لتعداد المسؤولين الصحيّين في غزة. كما أنها دفعت إلى نزوح حوالي مليوني فلسطيني في القطاع، وألحقت أضراراً بمعظم مبانيه، وفق الأمم المتحدة.

واتفاقية جنيف لمنع جريمة الإبادة والتي تتهم جنوب أفريقيا إسرائيل بانتهاكها، لا تعرّف الإبادة فقط بأنها قتل أعضاء مجموعة إثنية أو وطنية محدّدة، بل إنها تقول إن قتلهم يجب أن يكون تمّ بـ«قصد القضاء» على هذه المجموعة، أي أن كلّ شيء «يرتكز على القصد (النية)»، بحسب جانينا ديل، الأستاذة في جامعة أكسفورد، كما أوضحت لـ«نيويورك تايمز». ولذلك تركز جنوب أفريقيا، ليس فقط على ما فعلت إسرائيل، بل ما قاله قادتها ومسؤولوها. أما أوراق دفاع إسرائيل الـ400، فتتضمن ما تقول تل أبيب إنها أدلة بأنها سعت إلى «حرب قانونية» مع حركة «حماس»، وليس حملة تطهير أو إبادة.

وأوضحت الصحيفة أن من بين الوثائق التي نزعت السرّية عنها، ملخصات مناقشات الحكومة الإسرائيلية منذ أواخر أكتوبر الماضي، والتي سمح فيها نتنياهو بإرسال مساعدات ووقود ومياه إلى غزة. كما أمر الحكومة ببحث إمكانية إنشاء «لاعبين خارجيين» مستشفيات ميدانية لمعالجة الغزّيين، ومناقشة فكرة «المستشفى العائم». ووفق الوثائق، فإن أكثر تصريحات نتنياهو أهمية بهذا الشأن، صدرت في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، إذ تنقل وثيقة عن مداولات اجتماع لحكومة الحرب، مؤرخ في 14 نوفمبر، بحسب محامي إسرائيل أمام محكمة العدل، ما مفاده أن «رئيس الحكومة يشدّد مرة أخرى على الحاجة لزيادة المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة بشكل كبير... وينصح بالاستجابة إيجاباً للطلب الأميركي بتسهيل دخول الوقود» لغزة. لكن بحسب «نيويورك تايمز»، فإن الملف الإسرائيلي، مختار بعناية، ولا يتضمن معظم أوامر حكومة الحرب والجيش خلال فترة الحرب، وخصوصاً الأوامر التي صدرت عن إسرائيل في الأيام الـ10 الأولى من الحرب، حين حجبت تل أبيب المساعدات عن غزة وحرمت القطاع من الكهرباء والمياه. وبعيداً عن مداولات حكومة الحرب، كشفت إسرائيل لمحكمة العدل عن مجموعة من رسائل البريد الإلكترونية بين القادة العسكريين وعمّال الإغاثة، تقول إنها تثبت جهودها لرفد غزة بالماء والدواء واللقاحات. وهي تعتبر بحسب حجتها، أنه لو كانت نيّتها الإبادة، لما تعاونت مع الأمم المتحدة لتوزيع المساعدات المنقذة للحياة في غزة. ومن بين هذه المساعدات مثلاً، بحسب إحدى الرسائل، برّادات تعمل بالطاقة الشمسية لحفظ نتائج التحليلات الطبية واللقاحات. وأكد مسؤول أممي للصحيفة أن الرسائل صحيحة. وبناء على خبراء قانونيين دوليين، نقلت عنهم «نيويورك تايمز»، فإن «الأوامر السرّية للحكومة والرسائل الإلكترونية، توفر مضموناً مهماً، لكن المحكمة ستنظر إليها بدعوى تهمة الإبادة كجزء من صورة أوسع»، ما يعني أن على قضاة المحكمة (الـ17)، أن يقيّموا ما إذا كانت وثائق الملف «تحكي كل القصة عن خطط إسرائيل»، بحسب ويليام شاباس، أستاذ القانون الدولي، في جامعة ميدلسكس، في لندن، وهو مؤلف كتاب «الإبادة في القانون الدولي». وبرأي شاباس، فإن «الأوامر لتأمين المساعدات اللازمة لغزة يجب تقييمها لمواجهتها مع ما حصل فعلاً أو ما سمحت إسرائيل بحصوله فعلاً على الأرض»، علماً أن الأمم المتحدة مثلاً اتهمت إسرائيل أخيراً بأنها تمنع دخول المساعدات إلى غزة، وهو ما نفته تل أبيب. كما أن الأمم المتحدة حذّرت من أن المجاعة تخيّم على أهل غزة، وسط نقص حاد في الغذاء وانهيار النظام الصحي في القطاع. ولفتت الصحيفة أخيراً إلى أن هذه الوثائق قد تخدم إسرائيل في مرحلة لاحقة من الدعوى، أكثر منها بما يتعلق بـ«التدابير الاحترازية».

خبراء قانون متفائلون

ومع ترقب القرار، رأى أيضاً عدد من خبراء القانون، في أحاديث لـ«العربي الجديد»، أن المحكمة سوف تقبل على الأغلب طلب جنوب أفريقيا، أو عدداً من البنود التسعة منه. وفي هذا السياق، قالت المحامية عبير بكر، إن «إسرائيل لم توفر أي سند قانوني مقنع لدحض ادعاءات الفريق الجنوب أفريقي بالحاجة لاستصدار أوامر أو تدابير مؤقتة»، مشدّدة على أن «المدنيين يقتلون كل يوم والحرب مستمرة والأوضاع ما زالت كارثية ولم يحصل أي تحول جذري منذ تقديم الدعوى وحتى موعد انعقاد الجلسة». وأشارت بكر إلى ضرورة النظر للسياق الذي تأتي فيه هذه الحرب إذ «ركّز الرد الإسرائيلي على حق إسرائيل بالدفاع عن النفس وحصر الأمور بيوم 7 أكتوبر وما يليه»، لافتة إلى أنه «حتى إن أردنا أن نرى العدوان بسياق دفاع عن النفس، وجب على الإسرائيليين أن يوضحوا ضمن أي قوانين: احتلال؟ نزاع مع منطقة إقليمية محاذية؟ مع دولة؟ مع ماذا؟ هل يمكن حقاً التعامل مع علاقة استخدام القوة مع غزة فقط من مبدأ الدفاع عن النفس دون وضعه بالسياق القانوني الأكبر وهو الاحتلال؟».

وأكدت بكر أن موقف جنوب أفريقيا بوضع النقاش القانوني في سياق الاحتلال هو أمرٌ صائب وذلك «ليس لأنه عاطفي أو سياسي وإنما لأنه قانوني». أما الادعاءات الأولية في ما يتعلق بقضية إمكانية التقاضي الإجرائية واختصاص المحكمة أو صلاحيتها بالبث بالقضية، فاعتبرت المحامية، أن الطاقم الإسرائيلي لم ينجح في إقناع المحكمة بأن لا صلاحية لها بالخوض بالقضية، مذكّرة بأن «إسرائيل فوضت المحكمة للتداول في نزاعات عند توقيعها على اتفاقية منع الإبادة الجماعيّة».

وفي حديث مع سونيا بولص، الأستاذة المشاركة في قسم القانون الدولي لحقوق الإنسان في جامعة نبريجا الإسبانية، توقعت أن تُصدر المحكمة قراراً بوقف القتال، نظراً لأمور عدة، منها القضايا السابقة المشابهة مثل حالة أوكرانيا وحالة غامبيا، إضافة إلى الحالة الإنسانية الصعبة التي يشهدها الغزّيون التي وصلت إلى حد الجوع وتفشي الأوبئة.

وأضافت بولص لـ«العربي الجديد»، أن المحكمة «قد لا تقبل كل البنود التي قدمتها جنوب أفريقيا، وقد تقول أيضاً لإسرائيل بضرورة الالتزام بالقوانين الدولية»، معتبرة أن القرار النهائي لا يمكن أن يقرأ على نحو ربح أو خسارة فقط، فهناك مستويات عدة.

فاجون: نولي أهمية لمبدأ المساءلة

قالت وزيرة الخارجية السلوفينية تانيا فاجون (الصورة)، أمس الخميس، إن الوضع الإنساني في غزة يتفاقم يومياً، مؤكدة وجود حاجة ملحة لوقف النار، ومطالبة جميع الأطراف بالالتزام بقرار محكمة العدل الدولية بمجرد صدوره. وأشارت فاجون في مقابلة مع وكالة «الأناضول» التركية، إلى أن بلادها تولي أهمية كبيرة لمبدأ المساءلة، وقرّرت تقديم رأي خبير إلى محكمة العدل في ما يخص الأنشطة الاستيطانية غير القانونية لإسرائيل.

أردوغان يرحّب بالدعوى

رحّب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أمس الخميس، بدعوى الإبادة الجماعية التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية. وجاء ذلك في اتصال هاتفي أجراه أردوغان مع نظيره الجنوب أفريقي سيريل رامافوزا، بحث العدوان الإسرائيلي على غزة. وأكد أردوغان خلال الاتصال أن أنقرة «ستبذل قصارى جهدها لضمان إنهاء الدعوى العادلة وفقاً لحقوق الإنسان ولنيل إسرائيل، التي ترتكب جرائم ضد الإنسانية، العقوبة التي تستحقها».

جلسة استماع حاسمة لمقاضاة الإدارة الأميركية في أوكلاند

تستمع محكمة فيدرالية أميركية اليوم الجمعة، إلى شهادات فلسطينيين في دعوى رفعوها ضد إدارة الرئيس جو بايدن، لدعمها إسرائيل في حرب غزة

نيويورك ـ **ابتسام عازم**

سيستمع قاضٍ في محكمة فيدرالية أميركية بمدينة أوكلاند في ولاية كاليفورنيا، اليوم الجمعة، إلى شهادات لفلسطينيين في قضية رفعها «مركز الحقوق الدستورية»، وهو منظمة غير حكومية أميركية، ضد الإدارة الأميركية، تحديداً الرئيس جو بايدن ووزير خارجيته أنتوني بلينكن، ووزير دفاعه لويد أوستن، بسبب دورهم في دعم إسرائيل بحربها على غزة وفشلهم في منع الإبادة الجماعية وتقديمهم دعماً غير مشروط للحكومة الإسرائيلية التي ترتكب جرائم حرب وجرائم إبادة جماعية مشتبها فيها ضد الشعب الفلسطيني في حرب غزة. وسيقرر القاضي بعد جلسة الاستماع هذه، ما إذا كان سيسمح بالبت في القضية أمام المحكمة الأميركية أم سيوقفها ويسقطها كما تطلب الحكومة الأميركية. ومن غير الواضح ما إذا كان القاضي سيتخذ القرار اليوم الجمعة، لكن في خطوة ليست عادية في هذه المرحلة بالعادة، قررت المحكمة الاستماع إلى شهادات المدعين أنفسهم، بالإضافة إلى شهادات المحامين، ووافقت كذلك على نشر الجلسة متلفزة على موقعها.

وكان «مركز الحقوق الدستورية» قد رفع الدعوى في 13 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، باسم عدد من الجهات، من بينها أميركيون من أصول فلسطينية، وآخرون مقيمون في الولايات المتحدة وجميعهم لهم أقارب وعائلات في غزة، كما باسم غزّيين يعيشون هناك، بالإضافة إلى منظمات حقوقية فلسطينية ودولية. ومن ضمن ما يطالب به المركز المحكمة، أن تتخذ قراراً حول إصدار أمر طارئ لوقف الدعم العسكري والغطاء الدبلوماسي الأميركي لإسرائيل.

وطلبت إدارة بايدن من المحكمة رفض النظر في الدعوى بادعاء أنها، أي المحكمة، غير مؤهلة للنظر في القضية وأن الدعوى مسّيسة. لكن اللافت في جلسة اليوم، هو قرار القاضي الاستماع إلى شهادات الفلسطينيين، بالإضافة إلى المدعين، قبل اتخاذ قراره بالسماح أو عدمه بالنظر في القضية، وهو ما تؤكده المحامية والحقوقية ديالا شماس، من «مركز الحقوق الدستورية»، في مقابلة خاصة مع «العربي الجديد» في نيويورك حول الموضوع. تقول شماس إنه أصبح واضحاً وفي وقت مبكر بعد بدء حرب غزة، أن الولايات المتحدة تلعب دوراً فعالاً في عمليات إسرائيل وحربها وتمارس «تواطؤاً محتملاً» حيث إن الولايات المتحدة أكبر داعم مالي وعسكري ودبلوماسي لإسرائيل، بالإضافة إلى فشلها في واجبها القانوني في الحماية ومنع الإبادة الجماعية». وفي السياق، تشرح شماس أنه «بالإضافة إلى الدعوى التي رفعناها في نوفمبر، قدمنا بعد ذلك بأيام أيضاً طلباً تحت ما يسمى «أمراً قضائياً أولياً»، وبذلك نقول للمحكمة إنه إن لم تصدر إجراءً عاجلاً الآن، فإن موكلينا، الفلسطينيين الموجودين في غزة والفلسطينيين الموجودين في الولايات المتحدة أو عائلاتهم، سيعانون من إصابات لا يمكن التراجع عنها أو إصلاحها، والطريقة الوحيدة لمنع ذلك هي من خلال إصدار هذا النوع من الأوامر القضائية الطارئة، ونحن نطالب بإنهاء دعم الولايات المتحدة للإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل». عموماً لا تفضل المحاكم الأميركية النظر في قضايا قد يتم النظر إليها على أنها «مسّيسة» أو لها علاقة بسياسات تتبعها الحكومة الأميركية حالياً. وهذا جزء من الحجة التي تعتمد عليها الحكومة الأميركية في طلبها من المحكمة رفض الدعوى وعدم البت فيها. وتلفت شماس الانتباه في هذا السياق، إلى أن القرار حول ما إذا كانت هناك بالفعل إبادة جماعية أم لا في حرب غزة، هو مسألة قانونية تقررها المحاكم وليست سياسية، وتتساءل: «إذا لم تستطع المحكمة البت بذلك، فمن يمكنه إذا؟». القضية المرفوعة تتعلق بالدور الأميركي ودور المسؤولين الأميركيين، وهي مسؤولية قانونية كذلك وليست فقط سياسية. وترى شماس أن لدى رافعي الدعوى حجة قوية وخصوصاً في ما يتعلق ببند «منع الإبادة الجماعية»، وهو ما تنص عليه اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة. وتستدرك قائلة: «ندرك أن المحاكم الأميركية تاريخياً لم تكن الوسيلة أو لم توفر الحيّز الذي تعطى فيه حقوق الفلسطينيين قدراً كبيراً من الاهتمام. آمل أن يكون الوضع هنا مختلفاً». وحول ما تتوقع حدوثه اليوم خلال المحاكمة أو بعدها، تعرب شماس عن اعتقادها بأن «الشيء الأكثر أهمية في هذه المرحلة هو موافقة المحكمة على طلبنا للاستماع إلى شهادة موكلينا، وبالتالي فإن عدداً من موكلينا الفلسطينيين، الذين يرفعون هذه القضية، سيدلون بشهاداتهم في المحكمة، وهو أمر لا يُمنح بالضرورة في هذه المراحل»، أي قبل أن تقرر المحكمة بالفعل ما إذا كانت ستبت بالقضية أم لا. وتضيف: «لذلك أعتقد أن هذا أمر تاريخي من عدة جوانب، حيث لا أذكر حدوث أمر مشابه أن يدلي فلسطينيون بشهادة عن تجربتهم من موقع غير دفاعي، بل كمدعين، يتحدثون فيها عن تجربتهم والأضرار التي يعانون منها على يد الاحتلال الوحشي أو نظام الفصل العنصري، وفي هذه الحالة بالطبع، إبادة جماعية أو إبادة جماعية تتكشف أمام أعيننا». وتؤكد المحامية أن القاضي وافق على ضمان أن تكون المرافعة والشهادات متلفزة وأن يتم بثّها على موقع المحكمة، وهو ما حدث كذلك في جلسة الاستماع في محكمة العدل الدولية قبل أسبوعين.

يدلي فلسطينيون أمام المحكمة بشهادات عن تجربتهم كمدعين

من تظاهرة في كاليفورنيا دعماً لغزة (تيفون كوسكون/الأناضول)

ويصادف أن محكمة العدل الدولية في لاهاي ستصدر اليوم، قرارها بشأن اتخاذ إجراءات احترازية والبت بالقضية التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل (بتهمة ارتكاب إبادة جماعية في غزة منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي).

وهناك ربط، وإن كان غير مباشر، بين القضية التي تنظر فيها محكمة العدل الدولية وتبعاتها القانونية بالنسبة للولايات المتحدة وإمكانية تأثيرها على هذه القضية المرفوعة في أوكلاند أو محاكم أخرى مستقبلية. ويرتبط جزء من أهمية هذه القضية كذلك بالخطوات التالية والدور الذي يمكن أن تلعبه المحاكم الأميركية في ما يخص التدابير المؤقتة التي قد تصدرها محكمة العدل الدولية وما سيليها من خطوات دولية حول المساءلة والتزامات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وتلفت شماس الانتباه إلى أن التدابير المؤقتة التي قد تصدرها محكمة العدل في لاهاي ستكون ملزمة لجميع الدول. كما تشير إلى أن الخطوات الأميركية التي تلي ذلك ستكون مهمة لناحية ما إذا كانت جنوب أفريقيا ستذهب إلى مجلس الأمن الدولي للتنفيذ وما إذا كانت الولايات المتحدة ستستخدم الفيتو ضد أي إجراء من جنوب أفريقيا وما الذي ستفعله دول أخرى كألمانيا، التي أعلنت دعمها لإسرائيل.

الاحتلال يقصف عمق الجنوب اللبناني

تواصل القصف الإسرائيلي لجنوب لبنان، أمس، والذي تزداد حدّته في العمق، لا سيما في منطقة صور، فيما استمر «حزب الله» بقصف مواقع عسكرية حدودية للاحتلال

بيروت ـ **ريتا الجمّال**
حيفا ـ **نايف زيداني**

تواصل أمس الخميس، القصف المتبادل بين إسرائيل و«حزب الله» اللبناني، والذي استهدف شمال الأراضي الفلسطينية المحتلة، وجنوب لبنان، حيث تخطت الاعتداءات الإسرائيلية مرة أخرى، ما تسمى «قواعد الاشتباك» ووصلت إلى العمق الجنوبي، مع ادعاء جيش الاحتلال استهدافه «مطاراً لحزب الله» في منطقة صور.

واستهدفت الغارات الإسرائيلية، أمس، أطراف بلدة البازورية – رويسة جبل حانين، ما أدى إلى إصابة امرأة في منزلها، بحسب ما ذكرته وكالة الأنباء اللبنانية الرسمية (الوكالة الوطنية للإعلام)، كما شنّ جيش الاحتلال 3 غارات على بركة الجبور في منطقة جزين مطلقاً 5 صواريخ، بحسب الوكالة. من جهته، أعلن جيش الاحتلال مع قصف البازورية وجزين، أنه قصف «مدرج طائرات في لبنان» ومواقع أخرى قال إنها تابعة لـ«حزب الله». وأضاف أن من بين الأهداف التي تمّ قصفها من الجو، وفق بيان جيش الاحتلال، «مباني ومواقع عسكرية تستخدمها الوحدة الجوية التابعة لحزب الله حيث يوجد في أحد المواقع مدرج طائرات عسكري وبنى تحتية عسكرية يستخدمها التنظيم لتوجيه الإرهاب إلى داخل أراضي دولة إسرائيل».

وذكرت صحيفة «هآرتس»، أمس، أن القصف الذي تحدث عنه جيش الاحتلال، قصد به مدرج طائرات يتضمن بنى تحتية استخدمها «حزب الله» لتنفيذ هجمات مباشرة ضد إسرائيل، ونقلت عن «تقارير لبنانية» لم تسمّها، أن الهدف المقصود هو مطار تحدث عنه وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت، في سبتمبر/أيلول الماضي، بأنه «مهبط طائرات إيراني». وكان غالانت قال في سبتمبر الماضي، إن إيران تقوم بإنشاء مطار في جنوب لبنان لإتاحة شنّ هجمات على إسرائيل، وعرض صوراً جوية لما قال إنه مطار بنته إيران ويتسع لطائرات متوسطة الحجم، وذلك قرب قرية بركة جبور ومدينة جزين، وهما على بعد نحو 20 كيلومتراً شمالي مستوطنة «المطلة» الحدودية.

كما أغار الطيران الحربي الإسرائيلي أمس، على 3 دفعات، على أطراف بلدة عيتا الشعب، مطلقاً باتجاهها عدداً من الصواريخ الموجهة، كما استهدفت غارة جوية له بالصواريخ بلدة كفركلا، ما أدى بحسب وكالة الأنباء اللبنانية إلى تدمير مركز تجاري، وكذلك استهداف منزل مدمر بالقصف والغارات المسيّرة سابقاً في بليدا. وطاول قصفه منطقة الطباسين واللبونة عند أطراف بلدة الناقورة. وذكرت وكالة الإعلام اللبنانية أيضاً أن مسيّرة للاحتلال استهدفت بصاروخ، وادياً في الأطراف الشمالية لبلدة المنصوري الجنوبية، فضلاً عن استهداف الاحتلال منزلاً غير مأهول في بلدة طير حرفا بغارة معادية، أثناء تشييع والدة الشهيد لـ«حزب الله» علي عطايا، وأطراف بلدة علما الشعب ومحيط جبانة بلدة الضهيرة بالقذائف الفوسفورية، والأطراف الشرقية لبلدة الجبين والأطراف بين يارين والضهيرة، بحسب إعلام «حزب الله».

من جهته، أعلن «حزب الله» أمس، أنه شنّ هجوماً جوياً بمسيّرتين انقضاضيتين على أحد مواقع منظومة الدفاع الجوي ومنصّات القبة الحديدية قرب مستوطنة كفربلوم حيث حقّق إصابات مباشرة، بحسب بيان له. كما استهدف «حزب الله» بحسب بياناته موقع جلّ العلام الإسرائيلي، وموقع الرادار في مزارع شبعا المحتلة.

سياسياً، تمسك «حزب الله»، أمس، بموقفه الذي يؤكد جهوزيته العالية لصدّ أي عدوان إسرائيلي أوسع على لبنان. وفي هذا السياق، اعتبر عضو المجلس المركزي في «حزب الله» نبيل قاووق، من بلدة البازورية، أن الاغتيالات التي تنفذها إسرائيل في لبنان «ليست دليل قوة، وهي رهانات خاسرة وفارغة، لأنها لن تغيّر في واقع المعادلات في الميدان، ولن تنال من إرادة وعزم وقرارات المقاومة، وإنما تؤجج فينا روح المقاومة لنكمل المعركة في الميدان».

ورأى قاووق خلال احتفال تكريمي لشهيد الحزب علي حدرج، أنه «كلما عجز العدو في الميدان، يقصف المنازل والسيارات والمناطق السكنية، ولكن المقاومة وجّهت رسالة قاسية وواضحة للعدو باستهداف قاعدة ميرون مجدداً، وعلى العدو أن يفهم معنى هذه الرسالة». وأضاف أن «المقاومة تعتبر استهداف المدنيين خطاً أحمر، وسترد على أي اعتداء، وكلما رفع العدو وتيرة اعتداءاته على المدنيين، سترفع المقاومة وتيرة الرد». ومتوجهاً إلى حكومة الاحتلال، قال قاووق: «عندما تفكّرون بخطة حرب واسعة على لبنان، عليكم أن تتذكروا أن صواريخ المقاومة في لبنان تستطيع أن تطاول كل مكان على امتداد الكيان، ولا توجد مستوطنة ولا مدينة ولا مطارات ولا مرافق استراتيجية إلّا وتطاولها صواريخ المقاومة الإسلامية في لبنان». بدوره، قال النائب السابق في «حزب الله» محمد فنيش، من بلدة تول، إن تهديدات الاحتلال «هي تعبير عن العجز ونحن رجال الحرب وجاهزون لها».

أما على صعيد الحكومة اللبنانية، فقد أكد وزير الخارجية والمغتربين في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية، عبد الله بوحبيب، أمس، مع اختتام زيارته لمدينة نيويورك حيث اجتمع بالأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، «استعداد لبنان لتطبيق شامل ومتوازن لقرار مجلس الأمن 1701، وذلك ضمن حلّ متكامل يضمن الاستقرار واستدامة الهدوء». كما أكد بوحبيب «تمسك لبنان بعمل قوات الطوارئ الدولية المؤقتة (يونيفيل) وتنسيقها مع الجيش اللبناني، وحرص السلطات اللبنانية على سلامتها وتسهيل مهمتها».

في غضون ذلك، ساد الهلع مجدداً شمال الأراضي المحتلة، أمس، من عملية تسلّل لـ«حزب الله»، حيث نشر جيش الاحتلال صباحاً حواجز في منطقة الجليل الغربي، بعد الاشتباه بقيام أشخاص بالتسلل من الأراضي اللبنانية. وأعلن «كيبوتس حنيتيا»، القريب من الحدود مع لبنان، عن عملية تسلل إليه، والتزم السكان القلائل الموجودون فيه منازلهم، بينما قامت قوات الاحتلال بعمليات تمشيط واسعة في المكان، لا سيما مع ادعاء حارس أمن في المنطقة رؤيته أشخاصاً «مشبوهين» بالقرب من الكيبوتس. وأدى ذلك إلى إغلاق العديد من شوارع المنطقة أمام حركة السير، ومنع حركة المدنيين في مناطق مستوطنات شلومي، أدميت، عبدون، وأخزيف، بالإضافة الى قرية عرب العرامشة، ليعلن جيش الاحتلال لاحقاً زوال شبهات التسلل من لبنان.

بوحبيب: مستعدون لتطبيق شامل ومتوازن للقرار 1701

جنود للاحتلال في كفربلوم، أمس (جلاء مرعي/فرانس برس)

كشف دبلوماسي في وزارة الخارجية، لـ«العربي الجديد»، أن مفاوضات الوجود الأميركي في العراق مرهونة بإيقاف الفصائل هجماتها على القواعد الأميركية في العراق وسورية، وسط مخاوف مسؤولين من أن يؤدي انسحاب الأميركيين لتعريض بغداد لعقوبات

الوجود الأميركي بالعراق

مفاوضات خروج القوات مرهونة بإيقاف الفصائل هجماتها

يوجد نحو 2500 عسكري أميركي في العراق (Getty)

الجوقة ـ **عثمان المختار**

تقترب بغداد وواشنطن من الاتفاق على الدخول في مفاوضات رسمية بشأن الوجود الأميركي في العراق قد تمتد لعدة أشهر، وذلك بهدف التوصل إلى اتفاق على جدول زمني يُنهي الوجود العسكري الأميركي وعمل التحالف الدولي للحرب على «داعش»، الذي تقوده واشنطن في البلاد منذ العام 2014. يأتي هذا وسط استمرار حالة التوتر بين الفصائل الحليفة لإيران والولايات المتحدة، التي نفذت منذ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي 6 ضربات جوية في بغداد والأنبار وبابل، استهدفت مقرات تلك الفصائل، إلى جانب هجمات أخرى على مقرات تابعة للفصائل ذاتها داخل الأراضي السورية المجاورة. وأعلنت «المقاومة الإسلامية في العراق» في بيان، مساء أمس الأول الأربعاء، استهداف 3 قواعد عسكرية أميركية، هي «كونيكو» في سورية، ومطار أربيل، و«عين الأسد» في الأنبار. كما برز أمس إعلانها استهداف ميناء أسدود داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وسط تأكيدات مراقبين أن الفصائل تتجه نحو توسعة تصعيد عملياتها داخل العراق وسورية وصولاً إلى أهداف لاحتلال داخل فلسطين.

واعلنت وزارة الخارجية العراقية، في بيان أمس الخميس، التوصل لاتفاق مع أميركا بقضي بإطلاق تقييم لتهديد «داعش» وخطره من أجل صياغة جدول زمني ومحدد لمدة وجود التحالف الدولي في العراق والمباشرة بخفض تدريجي ومدروس، وصولاً إلى إنهاء المهمة العسكرية للتحالف. وأكدت أن العراق يسعى إلى «الانتقال إلى علاقات ثنائية شاملة مع دول التحالف؛ سياسية واقتصادية وثقافية وأمنية وعسكرية، تتسق مع رؤية الحكومة العراقية»، مجددةً «التزام العراق بسلامة مستشاري التحالف الدولي أثناء مدة التفاوض في كل أرجاء البلاد والحفاظ على الاستقرار ومنع التصعيد».

ووفقاً لمسؤولين عراقيين في بغداد، فإن وفدهم الحكومي جاهز لبدء مفاوضات بشأن الوجود الأميركي في العراق متى قررت واشنطن ذلك، على أن يسبق أي دخول في المفاوضات وقف الفصائل المسلحة الحليفة لطهران هجماتها على المصالح والمواقع الأميركية في العراق وفي سورية. يأتي ذلك بالتزامن مع تقارير غربية أكدت أن بغداد وواشنطن بصدد بدء محادثات لإنهاء الوجود الأميركي في العراق بينما أصدرت وزارة الخارجية العراقية بياناً، ليلة الأربعاء الخميس، قالت فيه إن وزير الخارجية فؤاد حسين تسلّم من السفيرة الأميركية لدى العراق ألينا رومانوسكي «رسالة مهمة» من حكومتها إلى الحكومة العراقية. وأوضح البيان أنه «سوف تتم دراستها» من قبل رئيس الوزراء محمد شياع السوداني والجهات المعنية المختصة و«ستتخذ الخطوات القادمة بشأنها قريباً».

وبعد نحو ساعة من بيان وزارة الخارجية، أصدر المكتب الحكومي العراقي بياناً قال فيه إن السوداني ترأس اجتماعاً لمجلس الأمن الوطني الوزاري، بحضور وزراء الدفاع والداخلية وقائد الأمن الوطني، ومستشار الأمن القومي قاسم الأعرجي، ورؤساء أركان الجيش وقيادة العمليات وقائد القوات البرية. وذكر البيان أن «الاجتماع شهد عرضاً مستفيضاً للاعتداءات الأخيرة التي طاولت العراق وشكلت خرقاً صارخاً للسيادة العراقية، وجرى التأكيد على ضرورة اتخاذ كل الإجراءات السياسية والدبلوماسية والأمنية اللازمة لحماية سيادة العراق وحفظ أمنه».

وفي حين شدد مسؤولون عراقيون على أن بغداد تريد انسحاباً عسكرياً أميركياً هادئاً وبلا أي آثار سياسية واقتصادية أو أمنية، فإن آخرين يعتبرون أن هذا الانسحاب، في حال تحقق، سيُفقد العراق الأفضلية في المعاملات التي كان يحصل عليها من الإدارات الأميركية المتعاقبة بعد العام 2003، مقارنة بدول أخرى في المنطقة، وقد يضعه في دائرة خطر تعرضه لعقوبات. بالمجمل فإن الوجود الأميركي في العراق لا يُمكن ربطه فقط بموضوع 2500 عسكري أميركي، كما يجري تسويقه إعلامياً في العراق منذ أيام، فالملف ترتبط مع واشنطن بسلسلة كبيرة من الاتفاقيات العسكرية والأمنية والاقتصادية. ومن أبرز هذه الأمور استمرار الهيمنة الأميركية على عائدات النفط العراقي وإيداعها في البنك الفيدرالي الأميركي في حساب خاص للعراق، وهي من ضمن آثار البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي فُرض على بغداد في 1991، ضمان لاستحصال أموال الكويت والدمار الذي تسبب به الغزو العراقي وقتها. إلى جانب ذلك، فإن نحو 65 في المائة من ترسانة الجيش العراقي أميركية، بدءاً من السلاح الخفيف مروراً بدبابات «أبرامز» ومدرعات «هامفي»، وصولاً إلى سرب المقاتلات الحربية من طراز «إف 16»، وحتى على مستوى سلاح المدفعية والصواريخ الموجهة، كما تُقدر قيمة الصفقات التي أبرمتها بغداد في العقد الأخير مع واشنطن بنحو 10 مليارات دولار، ما يعني استمرار حاجة العراق لتعاون عسكري كبير مع أميركا. كما تتملك المسؤولين عن قطاع المال العراقي مخاوف من أن يؤدي أي تأخير أو شح في إيرادات الدولار النقدي من واشنطن إلى بغداد، لانهيار سريع في قيمة الدينار، كما حصل في أغسطس/ آب الماضي، عندما لامس سعر الدولار 1700 دينار، بسبب تأخر قبول واشنطن تسليم بغداد دفعات من الدولار التي يطلبها البنك المركزي، بفعل تأخره في تقديم ضمانات عدم وصول جزء من هذه الأموال إلى إيران وسورية ولبنان.

> دبلوماسي: المفاوضات ستكون على شكل جولات بين بغداد وواشنطن
>
> النعيمي: الحديث عن قرب المفاوضات قد يكون مناورة أميركية

غير أن دبلوماسياً عراقياً بارزاً في وزارة الخارجية قال، لـ«العربي الجديد»، إن واشنطن وافقت على الدخول بنقاش جدي حول طلب بغداد إنهاء دور التحالف الدولي، الذي تأسس في نهاية 2014. وأكد أن المفاوضات حول «الاستحقاق الوطني والطبيعي» قد تأخذ أشهراً عديدة، وستكون على شكل جولات في بغداد وواشنطن من قبل وفدين رسميين، لكن شرط أن توقف الفصائل هجماتها على القواعد الأميركية في العراق وسورية قبل أي مفاوضات وخلالها وبعد الاتفاق النهائي أيضاً.

ولا يستبعد المسؤول أن تكون الانتخابات الأميركية سبباً وراء قبول إدارة الرئيس جو بايدن بالدخول في هذه المفاوضات، التي أكد أنها «ستكون لبحث جدول زمني للانسحاب، وليس لانسحاب سريع كما حصل في أفغانستان». وكشف أن هناك عدة نقاط رئيسية سيتم اعتمادها في أي مفاوضات بهذا الإطار، هي «مسألة داعش ومعالجة آثاره، بما فيها إعادة النازحين وإنهاء هيمنة الفصائل المسلحة على مدن وبلدات عراقية مختلفة (مثل جرف الصخر والعوجة والعويسات)، وتحقيق إصلاحات سياسية وأمنية تكفل عدم توفر أسباب جديدة للتطرف ونشوء تنظيمات إرهابية مرة أخرى أو عودة تنامي داعش». وأوضح أن إحدى النقاط تتمحور حول «القدرات القتالية والتشغيلية للجيش، بما يضمن التأكد من قدرة العراق على التعامل مع أي تهديدات مستقبلية، بما فيها تحديات تنامي قوة الفصائل المسلحة، ومنع تفوق قدرتها العسكرية على قدرة الجيش العراقي، كما في النموذجين اللبناني واليمني». وتوقع أن يكون مارس/ آذار المقبل بداية لهذا الحوار، الذي قد يأخذ عدة أشهر، قبل الاتفاق على جدول زمني للانسحاب على مراحل، وأن يكون إقليم كردستان اخر مناطق العراق خلواً من الوجود العسكري الأميركي.

ونقلت قناة «الحرة» الأميركية، أمس الأول، عن متحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية قوله إن واشنطن وبغداد «اقتربتا» من توقيع على بدء عمل اللجنة العسكرية العليا «داعش» إلى «علاقات ثنائية»، دون الإشارة إلى نوع هذه العلاقة أو طبيعتها. وقال: «أعلنا في أغسطس/ آب 2023، أننا نتطلع للمضي قدماً في تشكيل اللجنة العسكرية العليا، لأنها تعكس التزام الولايات المتحدة العميق باستقرار المنطقة والسيادة العراقية»، مضيفاً أن «الولايات المتحدة والعراق اقتربا من التوافق على بدء حوار اللجنة العسكرية العليا». ولا يُعلم من هم أعضاء اللجنة العراقية المفاوضة. لكن بطبيعة الحال لن تتخطى أن يكون بعضويتها وزير الخارجية فؤاد حسين، ومستشار الأمن القومي قاسم الأعرجي، ورئيس أركان الجيش الفريق عبد الأمير يارالله، على اعتبار أن الثلاثة قادوا بين 2019 ولغاية يناير/كانون الثاني 2020 مسبقاً حوارات واسعة مع واشنطن، والتي انتهت باتفاق تحويل مهام قوات التحالف إلى استشارية بدلاً من قتالية، وهو اتفاق ما زال محل جدل وتشكيك بشأن تطبيقه.

وتنتجب القوى السياسية العربية السنية والكردية التعبير عن موقفها إزاء هذه التطورات الجديدة، تخوفاً من أن يتم تصنيفها ضمن معسكر القوى الحليفة لإيران، على غرار «الإطار التنسيقي» الحاكم، الذي يتبنى رسمياً طلب خروج القوات الأميركية من العراق. لكن وزير الخارجية الأسبق، القيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني هوشيار زيباري، علق، مساء أمس الأول، ببعد الرسالة الأميركية التي تسلمتها بغداد من الإدارة الأميركية. وكتب زيباري، على منصة «اكس»، إن «استهداف القوات الأميركية والدولية الموجودة بموافقة الحكومات العراقية المتعاقبة بعد 2014، يومياً، باسم محور المقاومة الإسلامية، يعني إخراجهم، والوجود الدبلوماسي، والاقتصادي، والسياسي! يا ترى من يقرر حالة الحرب والسلم؟ هل هي الحكومة أم الفصائل المنفلتة؟ هل الهدف هو الفوضى». وفهم من هذا الأمر استمرار الرفض الكردي لإنهاء دور التحالف الدولي في العراق، والتذكير بمصالح البلاد بالحديث عن خروج اقتصادي وسياسي ودبلوماسي أيضاً.

واعتبر الخبير بالشأن السياسي والأمني العراقي أحمد النعيمي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن الحديث عن قرب الدخول بمفاوضات بشأن الوجود الأميركي في العراق قد يكون مناورة أميركية، ستكون نافذة لحكومة السوداني التي تواجه ضغوطاً كبيرة من قبل حلفاء طهران. وأوضح النعيمي أن أميركا ما زالت تمتلك أوراقاً مهمة في العراق، قد تلوح بها، بينها أن تصنيف العراق كدولة ضمن محور إيراني تجعله عرضة لعقوبات مختلفة لا يحتملها. واعتبر أن «خروج القوات الأميركية من العراق قد يجعلها أكثر عنفاً في استهداف الفصائل الحليفة لإيران، وخاصة أنها ستبقى قريبة منه في الجوار السوري».

ويوجد نحو 2500 عسكري أميركي في العراق، ضمن التحالف الدولي للحرب على الإرهاب، والذي تقوده واشنطن منذ سبتمبر/ أيلول عام 2014.

تقرير

هل تنسحب القوات الأميركية من سورية؟

الجوقة ـ **عماد كركص**

سارعت الإدارة الأميركية، أول من أمس الأربعاء، إلى نفي تسريبات نقلها موقع مجلة «فورين بوليسي» الأميركية بشأن دراسة واشنطن إمكانية سحب قواتها من سورية، فيما استبعد متابعون أي خطوة في هذا الإطار من قبل إدارة الرئيس جو بايدن، لما له من تداعيات على المصالح الأميركية في المنطقة. وبدأت التكهنات حول مستقبل الوجود الأميركي في المنطقة، لاسيما في سورية والعراق، بعد عملية «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، إذ صعّد وكلاء إيران في كلا البلدين من توجيه ضربات للقواعد الأميركية وقواعد التحالف الدولي لمحاربة «داعش»، بهدف الضغط على إدارة بايدن، للضغط بدورها على إسرائيل المستمرة في عدوانها على قطاع غزة، وإن كانت تلك الضربات تبقى محط شكوك بشأن فاعليتها وجديتها، لاسيما أنها لم توقع خسائر بشرية تذكر في صفوف القوات الأميركية أو التحالف.

وقالت «فورين بوليسي» في تقرير لها نشرته أول من أمس، إن الولايات المتحدة «تخطط للانسحاب من سورية وخلق كارثة»، مشيرة إلى أن «داعش استعاد زخمه، وقد تمنحه إدارة بايدن دفعة أخرى عن غير قصد». كذلك نوّه التقرير إلى أن تداعيات العدوان على غزة الذي أعقب «طوفان الأقصى» نجحت عنها توترات في الشرق الأوسط، وأنه «من غير المفاجئ أن تعيد إدارة بايدن النظر في أولوياتها العسكرية بالمنطقة». وبحسب المجلة، وعلى الرغم من أنه «لم يتم اتخاذ قرار نهائي بمغادرة القوات الأميركية»، فإن أربعة مصادر داخل وزارتي الدفاع والخارجية الأميركيتين، قالت إن الرئيس الأبيض «لم يعد مهتماً بمواصلة المهمة (في سورية) التي يرى أنها غير ضرورية»، مضيفة أنه «تجري الآن مناقشات داخلية نشطة لتحديد كيف ومتى يمكن أن يتم الانسحاب». وفي معرض تحذيرها من مغبة أي خطوة انسحاب محتملة، استشهدت المجلة بالأرقام التي تشير إلى تزايد نشاط تنظيم «داعش» في البادية السورية، وكذلك عد الضربات التي تلقتها القواعد الأميركية منذ 7 أكتوبر. كما أشارت إلى أن تلك الأحداث «وضعت الانتشار الأميركي في شمال شرق سورية على خط متهالك، ومن هنا جاءت الدراسة الداخلية الأخيرة للانسحاب من سورية».

ونقلت المجلة عن مصادرها، أن «البعض داخل الإدارة الأميركية يقترحون ترتيباً تعاونياً بين قوات سورية الديمقراطية (قسد)، شريكة واشنطن في سورية، والنظام السوري لمواجهة داعش، وأن ذلك يأتي «كسمار واضح نحو الانسحاب الأميركي»، مضيفة: «قد يكون لجزء من قوات «قسد» اتصالات دورية مع نظام الأسد، لكنهم بعيدون عن أن يكونوا حلفاء عاديين»، مؤهلة إلى أن «النظام لن يسمح أبداً لقسد بالحفاظ على نفسها، وستبذل تركيا كل ما في وسعها لقتل ما تبقى منها». وكان موقع «مونيتور» الأميركي، قد أشار في تقرير له قبل أيام أيضاً، إلى إمكانية الانسحاب، لافتاً إلى أن «(وزارة الدفاع الأميركية) البنتاغون طرحت خطة لحلفائها الأكراد ضد داعش للدخول في شراكة مع النظام السوري، كجزء من مراجعة متجددة لسياسة الولايات المتحدة في سورية والتي تجري حالياً في وزارة الخارجية وواشنطن». وأضاف الموقع أنه «تم تناول الخطوط العريضة للاستراتيجية المقترحة خلال اجتماع عقده مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض بناءً على طلب من وزارة الدفاع لتشكيل لجنة سياسات مشتركة بين الوكالات تضم ممثلين عن وزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات المركزية «سي آي إيه»». ورداً على ذلك، نقلت شبكة «سي أن أن» عن مسؤول في الإدارة الأميركية قوله إن «الانسحاب من هذا البلد (سورية) ليس قيد الدراسة»، وأضاف أن «إدارة بايدن لا تفكر في سحب القوات من سورية». من جهته، أكد مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية لـ«العربي الجديد»، أن «الولايات المتحدة تواصل شراكتها مع قوات سورية الديمقراطية وجهودها ضد داعش، الذي لا يزال يشكل تهديداً للاستقرار الإقليمي»، مضيفاً أن «واشنطن تبقى على اتصال وثيق مع مسؤولي قوات سوريا الديمقراطية». ورفض على العكس «هناك ضغوط لعدم الانسحاب من سورية بأي شكل، وذلك بعد الانسحاب المذل من أفغانستان»، معتبراً أن هذه «الإدارة لن تكرّر الخطأ ذاته، لا سيما أنه ليست هناك تكلفة بشرية (في سورية)».

> رضوان زيادة: هناك ضغوط لعدم الانسحاب من سورية

جندي أميركي في الحسكة، ديسمبر الماضي (دليك سليمان/فرانس برس)

وبحسب الأرقام الرسمية الصادرة عن الولايات المتحدة، فإن واشنطن تحتفظ في سورية بحوالي 900 جندي، ينتشرون في قواعد أغلبها تقع ضمن حقل النفط في محافظتي الحسكة ودير الزور، إضافة إلى قاعدة التنف التابعة للتحالف الدولي عند مثلث الحدود السورية العراقية الأردنية.

الحدث

زعيم الجماعة: الهجمات ستستمر حتى فكّ حصار غزة

عقوبات أميركية وبريطانية على الحوثيين

ربط الحوثيون وقف هجماتهم في البحر الاحمر بادخال المساعدات إلى قطاع غزة، فيما فرضت واشنطن ولندن عقوبات على الجماعة

تتصاعد التطورات في البحر الأحمر، وتنعكس خصوصاً بالمواجهة المباشرة بين جماعة الحوثيين في اليمن وكل من الولايات المتحدة وبريطانيا. وبعد يوم على إسقاط مدمرة أميركية صواريخ بالستية أطلقها الحوثيون باتجاه سفينتين أميركيتين، جدّد زعيم الجماعة عبد الملك الحوثي، في كلمة أمس الخميس، التأكيد على مواصلة هجمات الجماعة على السفن التابعة لإسرائيل أو المتجهة إليها «حتى وصول الغذاء والدواء» إلى الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. وانعكست المواجهة أيضاً بعقوبات أميركية وبريطانية جديدة على نظام الحوثيين، إذ أظهر بيان نشر على الموقع الإلكتروني لوزارة الخزانة الأميركية، أمس، فرض عقوبات لمكافحة الإرهاب تستهدف 4 مواطنين يمنيين، قدموا دعماً لهجمات الحوثيين الأخيرة على السفن التجارية بالبحر الأحمر وخليج عدن، فيما قالت الحكومة البريطانية، أمس، إنها أضافت 4 أشخاص على قائمة عقوباتها، بينهم وزير الدفاع التابع للحوثيين محمد ناصر العطيفي، وقائد القوات البحرية للحوثيين محمد فضل عبد النبي. وتأتي هذه العقوبات الجديدة عقب إعلان واشنطن، في 17 من الشهر الحالي، إعادة إدراج الجماعة على قائمة «المنظمات الإرهابية»، على خلفية الهجمات التي تنفذها ضد السفن الإسرائيلية أو تلك المتجهة إلى موانئ إسرائيلية، نصرة لقطاع غزة. كذلك كان رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك، قد قال الاثنين الماضي، إن بلاده تعتزم الإعلان عن عقوبات جديدة تستهدف تمويل الحوثيين. بالمقابل أمهل الحوثيون، الثلاثاء الماضي، الأميركيين والبريطانيين العاملين في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في المناطق الخاضعة لسيطرتهم، شهراً واحداً لمغادرة البلاد.

وكانت وكالة «بلومبيرغ» الأميركية، قد نقلت أمس، عن مصادر مطلعة، أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على وشك فرض عقوبات على الحوثيين، بشكل منسق، في محاولة جديدة لتقليص الموارد المالية للجماعة بعد الهجمات المتكررة على السفن التي تمر عبر البحر الأحمر. وذكرت أن العقوبات ستستهدف 4 على الأقل من كبار الشخصيات في الجماعة، تشمل تجميد أصول وفرض حظر سفر. ومن بين هؤلاء قيادة من البحرية التابعة للحوثيين، إلى جانب وزراء في إدارة الحوثيين في صنعاء.

في هذه الأثناء، جدّد الحوثي، في كلمة له أمس بثتها قناة المسيرة الفضائية التابعة للجماعة، التأكيد على أن عمليات جماعته في البحر الأحمر «لا تهدد الملاحة الدولية»، مضيفاً: «عبرت منذ بداية العمليات العسكرية 4874 سفينة تجارية من باب المندب». وأوضح هذه الهجمات المرتبطة بإسرائيل فقط، وستستمر حتى إدخال المساعدات الإغاثية إلى القطاع.

وفي السياق لفت إلى أن الهجمات الأميركية والبريطانية داخل الأراضي اليمنية، والمستمرة منذ 13 يناير/ كانون الثاني الحالي، «لم تتمكن من وقف الهجمات»، وأن «التصعيد الأميركي والبريطاني ستكون له نتائج عكسية». وأشار إلى تنفيذ الجماعة حتى الآن «قصفاً بـ200 طائرة مسيّرة و50 صاروخاً بالستياً ومجنحاً»، كما دعا إلى الاحتشاد اليوم الجمعة في ميدان السبعين وسط العاصمة صنعاء، وكافة المحافظات نصرة لفلسطين وتنديداً بالعدوان الأميركي والبريطاني.

> العقوبات تستهدف 4 على الأقل من كبار شخصيات الحوثيين
>
> الحوثي: نفذنا قصفاً بـ200 مسيّرة و50 صاروخاً

وأطلق الحوثيون، مساء أول من أمس الأربعاء، صواريخ بالستية من اليمن باتجاه سفينتين تجاريتين أميركيتين في جنوب البحر الأحمر، فيما اعترضت مدمّرة أميركية اثنين منها. وقال المتحدث العسكري باسم الحوثيين يحيى سريع: «تم الاشتباك اليوم (أول من أمس) مع عدد من المدمرات والسفن الحربية الأميركية في خليج عدن، وباب المندب أثناء قيام تلك السفن بتقديم الحماية لسفينتين تجاريتين أميركيتين». وأضاف أن الاشتباك استمر لأكثر من ساعتين استُخدم خلاله «عدد من الصواريخ البالستية»، فيما أصيبت «سفينة حربية أميركية إصابة مباشرة»، وتم إجبار السفينتين «على التراجع والعودة»، إضافة إلى «وصول عدد من صواريخنا البالستية إلى أهدافها رغمَ محاولة السفن الحربية اعتراضها».

في المقابل قال المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأميركي جون كيربي، أول من أمس، إن «صاروخاً أخطأ هدفه»، فيما «أسقطت مدمرة تابعة للبحرية الأميركية الصاروخين الآخرين». وأضاف أن الهجوم «يؤكد بكل وضوح أن الحوثيين ما زالوا يتلون تنفيذ هذه الهجمات، ما يعني أنه سيتعيّن علينا بوضوح أيضاً القيام بما يتوجّب علينا لحماية الملاحة». من جانبها، قالت القيادة المركزية الأميركية إن الصواريخ أُطلقت «باتجاه سفينة الحاويات «إم/ في ميرسك ديترويت»، من دون أن تأتي على ذكر سفينة ثانية تم استهدافها».

وكانت شركة «ميرسك» الدنماركية العملاقة للشحن، قد أعلنت في بيان في اليوم نفسه، أن سفينتَين تابعتَين لفرعها الأميركي «بلّغتا عن رؤية انفجارات قريبة فيما اعترضت البحرية الأميركية المرافقة لهما عدة مقذوفات». وأشارت إلى أن «البحرية الأميركية أعادت السفينتَين ورافقتهما إلى خليج عدن»، مؤكدة أن الطواقم والبضائع لم يلحق بها أي أذى.

(رويترز، فرانس برس، الأناضول)

تظاهرة للحوثيين قرب صنعاء، الأثنين الماضي (محمد حمود/Getty)

رصد

إعادة أهالي سيناء وسيلة لإحباط تهجير الغزّيين

إعادة مهجري سيناء إلى منازلهم التي هُجروا منها بسبب عمليات الجيش المصري ضد تنظيم «داعش»، تصطدم وفق مصادر «العربي الجديد»، بمخططات الدولة

سيناء ـ **محمود خليل**

تتزايد المطالبات في محافظة شمال سيناء، شرقي مصر، بضرورة إعادة مهجري سيناء من قرى مدينتَي رفح والشيخ زويد إلى منازلهم، بعد غياب قسري دام أكثر من 10 سنوات نتيجة العمليات العسكرية للجيش المصري في المدينتين، وذلك بهدف القضاء على تنظيم «داعش». يأتي ذلك وسط رفض الجيش بعد القضاء على التنظيم، عودة المهجرين، بعكس الوعود والتصريحات الرسمية، وتحديدها مواعيد قاطعة لإعادتهم. هذه المطالب تتزامن مع متابعة سكان شمال سيناء للتطورات في قطاع غزة، لا سيما في المناطق الجنوبية، والتوغل البري الإسرائيلي في مدينة خانيونس، واقتراب النازحين من الحدود المصرية الفلسطينية، إلى جانب الحديث الإسرائيلي عن تهجير سكان القطاع باتجاه سيناء. وقالت مصادر قبلية مطلعة، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن قوات الجيش لم ترد على الطلبات التي وجهها في شهر يناير/كانون الثاني الحالي، عدد من الوجهاء ومسؤولي قبائل في سيناء بضرورة السماح للمواطنين المهجرين بالوصول إلى مدينة رفح والإقامة فيها، بما يحول دون تنفيذ أي مخطط إسرائيلي يهدف إلى تهجير سكان غزة نحو مصر خلال المرحلة المقبلة. وأفادت المصادر أن من ضمن المطالبات أيضاً، الإفراج عن المعتقلين لدى الأمن المصري بتهمة الاحتجاج والتظاهر من أجل إعادة مهجري سيناء إلى مدينتَي رفح والشيخ زويد، ومن ضمنهم عدد من المشايخ والوجوه المعروفة في محافظة شمال سيناء، وهو طلب لم تستجب له الجهات الأمنية والعسكرية في المحافظة. من جهته، قال مصدر مسؤول في مجلس مدينة رفح، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن كل الطلبات التي أرسلت من المشايخ وزعماء القبائل، قوبلت بالرفض، إذ إن الجيش المصري لن يسمح لأي شخص أو مواطن مصري مهجّر من رفح بالعودة إليها مطلقاً، لأنها تُعتبر حالياً منطقة عازلة، ومنطقة عسكرية مغلقة بحظر على المدنيين الوجود فيها». وأشار إلى أن «الجيش المصري يسعى في الوقت الحالي للبدء في إنشاء مساكن ومناطق وتجمعات سكانية لاستقرار المهجرين المصريين من رفح والشيخ زويد فيها، وإنهاء مشكلتهم، من دون العودة إلى المناطق التي كانوا فيها قبل بدء العمليات العسكرية للجيش». الجيش المصري يسعى كذلك، وفق المصدر، لـ«إنشاء شبكة طرق وتطوير المنطقة الواقعة من بين الشيخ زويد ورفح، وجنوباً حتى منطقة وسط سيناء»، وذلك بهدف «تنفيذ عدة مشاريع يعمل فيها المهجرون، وفتح مصدر رزق جديدة لهم بعيداً عن الأماكن التي كانوا يعملون فيها، من زراعة وصناعة في مدينتي رفح والشيخ زويد على مدار العقود الماضية». وأشار إلى أن «المهجرين ليس أمامهم إلا قبول هذه المخططات الجديدة». إعادة مهجري سيناء قضية تسودها حالة من الامتعاض جراء ذهاب وعود قدمها رئيس اتحاد قبائل سيناء، رجل الأعمال السيناوي إبراهيم العرجاني، إلى مشايخ القبائل قبل عدة شهور، أدراج الرياح. وعود قال فيها إنه سيُسمح للمواطنين في عدة مسافات داخل مدينة رفح بالعودة إلى قراهم وأراضيهم، فيما لم يُسمح لأي في حديث لـ«العربي الجديد»، إن كل الطلبات التي أرسلت من المشايخ وزعماء القبائل، قوبلت بالرفض، إذ إن الجيش المصري لن يسمح لأي شخص أو مواطن مصري مهجّر من رفح بالعودة إليها مطلقاً، لأنها تُعتبر حالياً منطقة عازلة، ومنطقة عسكرية مغلقة بحظر على المدنيين الوجود فيها». وأشار إلى أن «الجيش المصري يسعى في الوقت الحالي للبدء في إنشاء مساكن ومناطق وتجمعات سكانية لاستقرار المهجرين المصريين من رفح والشيخ زويد فيها، وإنهاء مشكلتهم، من دون العودة إلى المناطق التي كانوا فيها قبل بدء العمليات العسكرية للجيش». الجيش المصري يسعى كذلك، وفق المصدر، على تنظيم «داعش». وفي السياق قال الكاتب والباحث المختص في شؤون سيناء مهند صبري، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن مصدر قلق مهجري سيناء، «هو أداء الدولة». وأوضح أن «عدم الثقة بالدولة يأتي في ظل عدم اتخاذ تدابير تسمح بعودة المهجرين فوراً وبكل سرعة، مثل إتاحة الموارد لإعادتهم وتسكينهم وإعمارهم لهذه الأرض». أما عن تهجير الغزّيين، فقد أوضح صبري أن «مسار النزوح الفلسطيني واضح، وهو ليس نزوحاً طوعياً»، وهو نزوح «قسري عبر القتل والإبادة»، مضيفاً أنه «لا يوجد أي حالة من القبول لهذا النزوح». وقال إن هذا المسار «بدأ بالقصف الجوي من ثم التوغل البري بدءا من شمالي قطاع غزة وصولاً إلى الجنوب، كما تم تدمير شمال غزة ومنع أي شكل من أشكال الحياة، فيما يستكمل هذا النسق لتطبيقه على الجنوب». وأضاف صبري أن «النظام المصري مطالب بالاعتراف بأن هذا الاتجاه الواضح هو تهجير قسري للفلسطينيين إلى سيناء، وبناء عليه يجب أن يتخذ خطوات عملية وفعلية لمواجهة هذا المخطط الإسرائيلي». أولى خطوات مواجهة المخطط، وفق صبري، هي «فتح خطوط الإمداد بمواد الإغاثة الإنسانية، بكل أشكالها لإغراق غزة بالمساعدات، والتي تمكن الفلسطينيين من إيجاد ما يمكنهم من الاستمرار في أماكنهم». واعتبر أنه «لا يوجد ما يمنع إسرائيل من قصف الجدار الحدودي وإجبار الفلسطينيين، بالقصف من كل الاتجاهات، على ما يدفعهم للتهجير نحو سيناء».

> صبري: النظام مطالب بخطوات لمواجهة المخطط الإسرائيلي

شرق غرب

تايوان أميركيان في تايبيه: الدعم لتايوان ثابت

أكد نائبان أميركيان، خلال اجتماع مع رئيس تايوان الجديد لاي تشينغ تي (الصورة)، في تايبيه أمس الخميس، دعم أميركا لتايوان. وقال النائب الجمهوري ماريو دياز-بالارت، الذي يتشارك مع النائب الديمقراطي أمي بيرا رئاسة كتلة تايوان في الكونغرس، إنه «من بين الرسائل الرئيسية التي نحملها هو أن دعم الولايات المتحدة لتايوان ثابت، إنه حقيقي وهو 100 في المائة من الحزبين». في المقابل، أعرب لاي عن أمله في أن يواصل الكونغرس «دعم تايوان في تعزيز قدراتها في الدفاع عن النفس حتى نتمكن من حماية السلام والاستقرار والازدهار في المنطقة بشكل مشترك».

(فرانس برس، أسوشييتد برس)

الصومال: مقتل 20 من «الشباب» في غارة جوية

أعلن التلفزيون الصومالي، أمس الخميس، مقتل 20 عنصراً في حركة «الشباب» في غارة جوية بإقليم جلجدود بولاية جلمدغ وسط البلاد. وذكر التلفزيون أن «المخابرات الصومالية، بالتعاون مع الشركاء الدوليين، نفذت عملية عسكرية مخططة في مدينة جلهيري بإقليم جلجدود، استهدفت معقلاً للشباب ما أدى إلى مقتل 20 مسلحاً، وتدمير مركز كان يستخدم لتجهيز المتفجرات».

(العربي الجديد)

السوداني يستنفر الأمن خشية هجمات «داعش»

حذّر رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني (الصورة)، خلال ترؤسه اجتماعاً للمجلس الوزاري للأمن الوطني، ليل الأربعاء - الخميس، من إمكانية تسلل عناصر تنظيم «داعش» وتنفيذ أعمال عنف، داعياً القوات الأمنية إلى اليقظة والحذر، فيما وجه وزير الداخلية العراقي عبد الأمير الشمري الحواجز الأمنية على الطرق بتكثيف التدقيق الأمني. وكان الجيش العراقي بدأ، منذ السبت الماضي، عملية عسكرية لملاحقة بقايا «داعش» في محافظات ديالى وكركوك وصلاح الدين.

(العربي الجديد)

ميانمار: مسلحون يسيطرون على مدينة ساحلية

أعلن «جيش أراكان»، الذي يقاتل الحكم العسكري في ميانمار أمس الخميس، سيطرته على بلدة ساحلية بعد أكثر من شهرين من الاشتباكات العنيفة. وقال «جيش أراكان»، في بيان، إنه «سيطر بالكامل» على باوكتاو بالقرب من ميناء مهم في ولاية راخين غرب البلاد. وكانت الأمم المتحدة أعلنت، في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، أن نحو 18 ألف شخص نزحوا من المنطقة بسبب القتال.

(فرانس برس)

بابا الفاتيكان يزور بابوا غينيا في أغسطس

أعلن وزير خارجية بابوا غينيا الجديدة جاستين تكاتشينكو، في بيان أمس الخميس، أن بابا الفاتيكان فرنسيس يعتزم زيارة بلاده في أغسطس/آب المقبل لثلاثة أيام. وأضاف: «نحن نعمل بشكل وثيق مع مكتب السفير البابوي»، موضحاً أنه «تم تشكيل فريق لبحث كافة جوانب الزيارة».

(فرانس برس)

دخلت التغييرات الحاصلة في تركيبة المجمع الانتخابي، بفعل التعداد السكاني لعام 2020، في صلب الانتخابات الرئاسية الأميركية، خصوصاً أنها تمنح أفضلية نسبية للجمهوريين، خصوصاً في حال صوتوا بكثافة

تغييرات مقاعد الولايات الأميركية

هل تصب لصالح الجمهوريين في الانتخابات؟

واشنطن ـ **محمد البديوي**

تحدد إلى حد كبير شكل السباق الرئاسي في الانتخابات الأميركية المقررة في 5 نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، رغم أن الانتخابات التمهيدية بدأت في 12 يناير/كانون الثاني في ولاية آيوا لدى الديمقراطيين، وفي 15 يناير في الولاية نفسها لدى الجمهوريين. يظهر الرئيس السابق دونالد ترامب في مقدمة السباق بالنسبة للجمهوريين، خصوصاً بعد انسحاب عدد من المرشحين وإعلان تأييدهم ترامب، وتنافسه من بعيد نيكي هايلي حاكمة كارولينا الجنوبية السابقة، أما بالنسبة للديمقراطيين فيظل الرئيس جو بايدن هو المرشح الأبرز في ظل اقتناع الحزب أنه وحده القادر على هزيمة ترامب. ومن المقرر أن يعلن الحزب الديمقراطي عن مرشحه للرئاسة في مؤتمره الذي سيعقد بين 19 أغسطس/آب المقبل و22 منه في شيكاغو إيلينوي، فيما يعلن الحزب الجمهوري اسم مرشحه في مؤتمره المقرر بين 15 يوليو/تموز المقبل و18 منه في ميلووكي ويسكونسن.

وتشهد الانتخابات الأميركية تغييرات في عدد مقاعد الولايات مقارنة برئاسيات 2020، بسبب التعداد السكاني الوطني للولايات المتحدة، الذي منح مكاسب سياسية للجمهوريين، وذلك بفعل زيادة المقاعد في الولايات المحسوبة عليهم. ويتم إجراء التعداد السكاني كل 10 سنوات، وآخرها في عام 2020. وبموجبه يتم تحديد عدد أصوات كل ولاية في مجلس النواب، وبالتالي في المجمع الانتخابي الرئاسي.

وينص الدستور الأميركي على أن مقاعد مجلس النواب المحددة بـ435 مقعداً يجب أن توزع بين الولايات كل 10 سنوات وفقاً لعدد السكان في كل ولاية. وأدى التعداد الأخير إلى حصول ولايات تنتخب جمهوريين على 5 مقاعد، وهي مقعدان إضافيان لتكساس ليرتفع عدد مقاعدها في مجلس النواب إلى 38 مقعداً، ومقعد لكل من فلوريدا وكارولينا الشمالية ومونتانا، في مقابل مقعدين لولايتي أوريغون وكولورادو التي تنتخب ديمقراطيين. وخسرت ولايات كانت تصنف ديمقراطية مقعداً لكل منها، وهي كاليفورنيا ونيويورك وإيلينوي، أما فيرجينيا الغربية التي تنتخب جمهوريين في الغالب فخسرت مقعداً، في حين خسرت الولايات المتأرجحة، وهي ميشيغان وأوهايو وبنسلفانيا مقعداً واحداً لكل منها. ويصوت الناخبون في الانتخابات الأميركية التي تتم في نوفمبر المقبل للمرشحين للرئاسة في الولايات، ويعني فوز أي مرشح في أي ولاية أن هناك عدداً من المندوبين سيمثلونه في المجمع الانتخابي. والمجمع الانتخابي مكون من 538 مندوباً، هم 435 نائباً و100 شيخ في الكونغرس، بالإضافة إلى 3 مندوبين عن العاصمة واشنطن، غير ممثلين في الكونغرس. ومن ينل أصوات 270 مندوباً في الرئاسيات يفز بالانتخابات. والثابت هنا أن كل ولاية من الولايات الـ50 ممثلة بعضوين في مجلس الشيوخ، بينما يتفاوت عدد النواب في كل ولاية بفعل التعداد السكاني.

وتُعدّ كاليفورنيا أكبر الولايات تعداداً للسكان، وبالتالي تمثيلاً في المجمع الانتخابي بـ54 صوتاً في الانتخابات المقبلة، متراجعة عن 55 صوتاً في انتخابات 2020. وانخفض تمثيل نيويورك إلى 28 مقعداً مقابل 29 في الانتخابات الماضية، بينما ارتفع عدد الأصوات في تكساس إلى 40 صوتاً في مقابل 38 صوتاً في الانتخابات الماضية، وفلوريدا إلى 30 صوتاً في مقابل 29 في الانتخابات الماضية. ولم يؤثر التعداد السكاني فقط على المجمع الانتخابي، بل أيضاً على «تقسيم الدوائر» الذي يطلق عليه اسم «جيريماندرينغ» (Gerrymandering)، وهي آلية دستورية قانونية فريدة في الولايات المتحدة، تتيح للحزب المسيطر على المجالس التشريعية ومنصب الحاكم، التحكم في رسم خطوط الدوائر لصالحه بشكل لا يسمح لخصومه السياسيين بحصد مقاعد كان من المفترض فوزهم بها. ووفق هذه الآلية، سيطر الجمهوريون على 187 من أصل 435 دائرة في الكونغرس بنسبة 43 في المائة، في مقابل 75 دائرة للديمقراطيين بنسبة 17 في المائة. أما نحو 173 مقاطعة فهي لا تخضع لسيطرة أي من الحزبين، بل اللجان المستقلة أو بفعل السيطرة الحزبية المشتركة عليها.

من جانبه، قال باول شيراخ رئيس «غلوبال بوليسي إنستيتيوت»، وأستاذ العلوم السياسية بجامعة باي أتلانتيك في العاصمة، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إن «خريطة الانتخابات الأميركية المقبلة، رغم أنها تبدو أصعب نسبياً بالنسبة للديمقراطيين بسبب تقسيم الدوائر والتعداد السكاني، إلا أن الجمهوريين الذين يسيطرون على مجلس النواب حالياً لم يقدموا أي شيء، وبالتالي هذه النقطة قد تؤثر عليهم بشكل كبير في الانتخابات المقبلة، في ظل حالة الانقسام بينهم». وأضاف أن «السباق الانتخابي الرئاسي الآن بدا واضحاً ومحدداً بشكل كبير، بين الرئيس السابق دونالد ترامب والحالي جو بايدن»، مؤكداً أن احتمالية فوز نيكي هايلي بالترشيح النهائي للحزب الجمهوري تكاد تقترب من الصفر. وقال شيراخ إن «ترامب سيكون مرشح الجمهوريين، والتعداد السكاني رغم إضافة عدد من الدوائر لصالح الجمهوريين إلا أن تأثير ذلك سيكون محدوداً، والتأثير الأكبر سيكون في الولايات المتأرجحة»، لافتاً إلى أنه «في حال خروج الجمهوريين بدرجة كبيرة للتصويت لمرشحيهم في مجلس النواب، فهذا يعني التأثير على بايدن سلباً بشكل كبير». وتابع إن «بايدن رغم أنه فاز بالانتخابات الماضية بفارق نحو 7 ملايين في الانتخابات العامة، إلا أنه فعلياً فاز بفارق نحو 44 ألف صوت فقط في الولايات المتأرجحة التي أدت لفوزه بالانتخابات الرئاسية». ويطلق على الولايات التي لا تضم أغلبية سياسية جمهورية أو ديمقراطية صفة «المتأرجحة»، لكونها تصوّت للجمهوريين أحياناً وللديمقراطيين أحياناً أخرى. ورداً على استطلاعات الرأي التي تشير إلى تقدم ترامب، اعتبر شيراخ أن «الوقت ما زال مبكراً بالنسبة لاستطلاعات الرأي، لأن الملايين، تحديداً المستقلين، لا يفكرون في الانتخابات الأميركية حالياً، ولم يحددوا اختياراتهم بعد». وبما يخص الاختيار الأفضل بالنسبة للجمهوريين لمواجهة جو بايدن، أوضح شيراخ أن «شعبية ترامب كبيرة جداً داخل الحزب الجمهوري، لكن على المستوى العام فهو ليس بنفس الشعبية بين الناخبين، لأن كثيرين يعتبرونه خطراً على الديمقراطية». وأضاف أنه «في حال ترشح نيكي هايلي ضد جو بايدن فهي قادرة على الفوز بسهولة»، معتبراً أن «استطلاعات رأي تشير إلى تقدمها بـ10 نقاط حال ترشحها اليوم ضد بايدن، رغم أن فرص فوزها بالترشيح النهائي داخل الحزب الجمهوري تكاد تكون مستحيلة».

خلال التعداد السكاني في واشنطن، سبتمبر 2020 (سارة فويزين/Getty)

شيراخ: فاز بايدن برئاسيات 2020 بفارق نحو 44 ألف صوت

تأثير محاكمات ترامب

قال باول شيراخ، رئيس «غلوبال بوليسي إنستيتيوت»، وأستاذ العلوم السياسية بجامعة باي أتلانتيك في العاصمة، لـ«العربي الجديد»، بشأن محاكمات الرئيس السابق دونالد ترامب واحتمالات تأثيرها على المستقلين، إنه «لا نعرف كيف ستؤثر هذه المحاكمات على موقف المستقلين، خصوصاً إذا صدر حكم بإدانة الرئيس السابق في بعض القضايا، تحديداً قضية اقتحام الكونغرس، لكن الجمهوريين سيصوتون لترامب في نهاية الأمر مهما حدث».

تقرير

حسابات روسية وأوكرانية متباينة

تباين التوقعات في روسيا وأوكرانيا بشأن تأثير نتائج الرئاسيات الأميركية المقبلة على دعم واشنطن لكييف

موسكو ـ **رامي القليوبي**

مع بقاء أقل من عام على الرئاسيات الأميركية في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، وانطلاق حملات الانتخابات الرئاسية، تسود تساؤلات في روسيا وأوكرانيا، اللتين تخوضان حرباً مفتوحة منذ قرابة العامين، حول تأثير نتائج الرئاسيات الأميركية على الدعم الغربي المقدم لأوكرانيا، وما إذا كانت وتيرة تراجعه ستزداد في حال عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض.

ويتعزز هذا الاعتقاد أخذاً بعين الاعتبار أن ترامب عرف خلال حملة انتخابات 2016 بدعواته إلى تطبيع العلاقات مع الكرملين، من دون أن يتحقق ذلك على أرض الواقع خلال مدة رئاسته. أما الرئيس الحالي جو بايدن، الذي يفترض أن يواجه المرشح الجمهوري في الانتخابات سواء أكان ترامب أو المرشحة الجمهورية المحتملة نيكي هيلي، فلا يزال يتمسك بضرورة تقديم المزيد من الدعم لكييف وإن كانت محاولاته لتحقيق ذلك تصطدم بالعديد من العقبات لا سيما في الكونغرس.

وبالنسبة لروسيا، وتحديداً وزير الخارجية سيرغي لافروف، فإن السؤال حول تغيير العلاقات بين موسكو وواشنطن يجب أن يوجه إلى إدارة أميركية جديدة. وفي معرض إجابته عن سؤال لصحافي أميركي، خلال مؤتمر صحافي حول نتائج عمل الدبلوماسية الروسية في عام 2023، قبل أسبوع، قال لافروف إن «هذا السؤال ليس إلي. هذا السؤال إلى من سينتخبه الشعب الأميركي، مع الإدراك أن الانتخابات ستكون نزيهة».

ويتوقع أستاذ العلوم السياسية في «معهد موسكو الحكومي للعلاقات الدولية» كيريل كوكتيش أن يؤدي فوز ترامب المحتمل في الرئاسيات الأميركية إلى تراجع الدعم الأميركي لأوكرانيا، وهو ما قد يدفع الأخيرة إلى القبول بالشروط الروسية للتسوية. ويقول كوكتيش في حديث لـ«العربي الجديد»، إن فوز ترامب «سيشكل عودة فريق أكثر نضجاً إلى البيت الأبيض، كونه أكثر إدراكاً من القادة الأميركيين والأوروبيين الحاليين لمخاطر التصعيد مع روسيا». ويضيف أنه «لما كانت موسكو غير مستعدة للتفاوض مع كييف إلا بعد استسلام الأخيرة، فإن تقليص الدعم الأميركي لها سيدفعها للقبول بالتسوية بشروط روسية». ومما يؤشر إلى تبني موسكو موقفاً متشدداً حيال أوكرانيا بعد تعثر الهجوم الأوكراني المضاد، قول نائب رئيس مجلس الأمن الروسي، الرئيس السابق دميتري مدفيديف، الأسبوع الماضي، إن «وجود دولة مستقلة على الأراضي الروسية تاريخياً سيشكل ذريعة دائمة لاستئناف أعمال القتال».

ويقرّ كوكتيش بأن عودة ترامب لن تترجم بالضرورة إلى تحسن في العلاقات الروسية الأميركية، مضيفاً أن «مواجهة روسيا هي قضية منهجية في الولايات المتحدة لا تتأثر بتغير الإدارات». ويضيف أنه «ليس من المستبعد أن يتكرر سيناريو عام 2016 حين لم يتمكن ترامب من الوفاء بوعوده بشأن تحسين العلاقات». من جانب آخر، يعتبر الأستاذ بقسم العلاقات الدولية في «الجامعة الوطنية للطيران» بكييف مكسيم يالي أن الفوز المحتمل لترامب لا يعني تراجعاً للدعم الأميركي لأوكرانيا تلقائياً، مقراً بأن الخلافات الداخلية الأميركية بشأن هذا الدعم بدأت تلقي بظلالها على أداء القوات الأوكرانية في أرض المعركة. ويقول يالي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «الولايات المتحدة هي أكبر مانح للمساعدات العسكرية والمالية لأوكرانيا، ولكن حجم هذا الدعم تحول إلى حجر عثرة بالكونغرس الأميركي بسبب موقف الحزب الجمهوري، وهو ما أدى إلى تعثر اعتماد الميزانية حتى الآن». ويوضح أنه «على أثر ذلك تعاني أوكرانيا نقصاً في الذخائر ووسائل الدفاع الجوي، لا سيما على ضوء الضربات الروسية المكثفة في نهاية العام الماضي وبداية العام الحالي». وحول تأثير هذا الوضع على المعارك الروسية الأوكرانية على الأرض، يضيف: «سيحفز تراجع الدعم الغربي روسيا على إجراء عمليات تقدم جديدة، وزيادة أطماعها قبل تنصيب الرئيس الأميركي المقبل في يناير/ كانون الثاني 2025». ويقلل يالي من أهمية المزاعم بأن إعادة انتخاب ترامب ستضعف مواقف أوكرانيا، قائلاً: «ستبقى الأراضي الأوكرانية التي احتلتها روسيا خلال آخر عامين تحت سيطرة موسكو بلا اعتراف دولي وأميركي، بصرف النظر عن الرئيس الفائز».

ويتابع: «تتلخص استراتيجية الرئيس الأميركي الحالي جو بايدن في عدم السماح بهزيمة، لا أوكرانيا ولا روسيا، ولكن كلفة هذه الاستراتيجية عالية على أوكرانيا وتؤدي إلى تحويل مواقع القوات الأوكرانية إلى دفاعية بدلاً من هجومية».

■ غزة قديماً، ما قبل 7 أكتوبر يعني، كان كل ما تمشي 100 متر في شوارعها يقابلك محل فلافل وسعره كتير رخيص والكل يشتري ويأكل منه وأكبر سندويشة ممكن تشتريها يكون سعرها بس شيكل... اليوم في رفح وقفت طابور مدته 45 دقيقة لحتى أحصل على سندويشة فلافل بسعر 5 شواكل! ومكوناتها عبارة عن قرصي فلافل و4 أصابع بطاطا، بس مش مهم، المهم قدرت آكل فلافل بعد 100 يوم من الانقطاع. #غزة

■ سمعنا كثيراً أن إسرائيل دمرت مخازن الأسلحة والقدرات الصاروخية لحماس، نشرت صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية صوراً تثبت ذلك. «مجموعة من الصواريخ المهترئة والصدئة، خسارة فيها الألغام التي استخدمتها إسرائيل في تدميرها». لا أعلم كيف يمكنهم النشر والافتخار بإنجازات مماثلة!

■ خاض اشتباكه الأخير وارتقى شهيداً مقبلاً غير مدبر... استشهاد الأسير المحرر وسام غوادرة بعد قيام قوات الاحتلال بمحاصرته بمنزله في قرية بير الباشا جنوب غرب مدينة جنين.

■ كان يجب على مصر تقديم مذكرتها إلى محكمة العدل الدولية، بشأن أوضاع دخول المساعدات الإنسانية إلى غزة، قبل جلسة الغد للنطق بالقرار في طلب التدابير المؤقتة لوقف العدوان. بجانب الرد السياسي على إسرائيل... هذه الشهادة تحديدا مجالها وسياقها الآن وليس انتظار حسم الموضوع ربما بعد سنوات!

■ من المقرر غداً الجمعة 26 يناير الساعة 1 pm بتوقيت #لاهاي أن تصدر #محكمة_العدل_الدولية حكمها بشأن اتهام الاحتلال بالإبادة الجماعية في #غزة، #جنوب_أفريقيا قدمت خدمة جليلة للإنسانية وليس فقط لـ#القضية_الفلسطينية، لأن الحكم ربح بالحالتين: إما ضد الاحتلال، أو ضد المؤسسات الدولية.

■ المصارف بصدد التحضير لإعطاء قروض جديدة بالدولار! تنتظر بند في الموازنة يفرق بين دولار قديم وجديد. ترفض تسليم الزبائن كشوفات حساب، واستمرت بتحويل الأموال بعد الانهيار، ما يشكل عنصر الإفلاس الاحتيالي. المجلس النيابي يرفض معالجة المشكلة. المطلوب إعلان إفلاس المصارف المتعثرة. #مصارف #لبنان